



# المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي

«بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي»

الأستاذ الدكتور  
خليل أحمد عمارة

أستاذ علم اللغة والنحو العربي سابقاً في:

جامعة اليرموك - الأردن

جامعة الملك عبدالعزيز - السعودية

جامعة الإمارات العربية المتحدة

مستشار في البنك الإسلامي للتنمية





# المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي

(بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)

تأليف

الأستاذ الدكتور خليل أحمد عمايره

أستاذ علم اللغة والنحو العربي سابقاً في:

جامعة اليرموك - الأردن

جامعة الملك عبد العزيز - السعودية

جامعة الإمارات العربية المتحدة

مستشار في البنك الإسلامي للتنمية

للطبعة الأولى

٢٠٠٤



رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠٠٣/٨/١٦٧٨)

٤١٥

عميرة ، خليل أحمد

المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: بحوث في التفكير النحوي والتحليل  
اللغوي / خليل أحمد عميرة . عمان: دار وائل، ٢٠٠٣.

(٥٥١) ص

ر.إ. : ٢٠٠٣/٨/١٦٧٨

الواصفات: اللغة العربية / قواعد اللغة / اللسانيات

\* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(ردمك) ISBN 9957-11-339-9

\* المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي

\* الأستاذ الدكتور خليل أحمد عميرة

\* الطبعة الأولى ٢٠٠٤

\* جميع الحقوق محفوظة للناسخ



تنفيذ وطباعة **الرجعي** بيروت - لبنان

تلفاكس: ٢٧٢٢٢٥ ٠٠٩٦١١

خليوي: ٣٣٤٦٤٨ ٠٠٩٦١٣

## دار وائل للنشر والتوزيع

شارع الجمعية العلمية المنكبة - هاتف: ٥٣٣٥٨٢٧-٦-٠٠٩٦٢

فلكس: ٥٣٣١١٦١-٦-٠٠٩٦٢ - عمان - الأردن

ص.ب (١٧٤٦ - الجبيهة)

[www.darwael.com](http://www.darwael.com)

E-Mail: [Waei@Darwael.Com](mailto:Waei@Darwael.Com)

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة  
المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by  
any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information  
storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

# المحتوى

الرقم	البحث	الصفحة
1.	الاهداء .....	3
2.	مقدمة .....	7
3.	القبائل الست والتفصيل النحوي .....	15
4.	وقفه مع نبر بعض أوزان الماضي والمضارع (دراسة وصفية) .....	39
5.	دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي (وقفه مع الاسناد) .....	71
6.	رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية على ضوء علم اللغة المعاصر .....	103
7.	رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها (دراسة وصفية) .....	135
8.	المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الاعراب (في نماذج من سورة البقرة) .....	181
9.	اعراب المعنى ومعنى الاعراب في نماذج من القرآن الكريم...	217
10.	النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي.....	247
11.	حلقة الوصل بين الأسنانية الحديثة والنحو العربي .....	267
12.	البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي .....	289
13.	اللغة بين الانسان والفكر .....	311
14.	من نحو الجملة الى الترابط النصي .....	337
15.	في تحليل لغة الشعر .....	369

الرقم	البحث	الصفحة
16.	وقفة مع صلوات في هيكل الحب – للشابي .....	439
17.	التطور اللغوي المعاصر بين التقعيد والاستعمال .....	495
18.	الاعداد الثقافي لمعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها .....	535

رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها  
دراسة وصفية



## رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها

### دراسة وصفية\*

لقد اعتمد نحاة العربية القدماء الشعر في تقعيد قواعد اللغة وقوانينها ووسموا ما خرج على هذه القواعد بالشذوذ وبأنه يحفظ ولا يقاس عليه، وكأنما يفترض أن العربي القديم الذي كان يتكلم العربية سليقة كان على علم ودراية بآلية النحاة وقواعدهم وعللهم، وقد ورد عن النحاة على مر العصور ما يؤيد دعوى هذا الافتراض<sup>1</sup>. وما من ريب في أن للشعر منهجه في تناول اللغة وبناء تراكيبها حتى إنك لتجد تركيبا جاء في الشعر فأرسي النحاة عليه قاعدة قد لا يحتاج إليها المتعلم بالعربية نائرا ما كان حيا.

منذ زمن ليس بالقريب<sup>2</sup> وأنا أتوق إلى تقديم دراسة في تراكيب العربية وجملها من خبرية وإنشائية أو اسمية وفعلية تتخذ مادتها من النثر ليس غير، ويبدو أن تأخر هذه الدراسة كان سببا في الالتفاف إلى كتاب نثر موثق المادة موثق القائلين يمكن أن يعد نموذجا للغة منتورة في عصورها الأدبية المتلاحقة وهو كتاب جمهرة خطب العرب، فالخطب مادة تعلق بالذهن وتستقر في الذاكرة، مما ييسر نقل مادتها سليمة من جيل إلى جيل. فنأمل أن يكون في دراستها تقديم مثل جيد لدراسة اللغة. فسنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في التحليل اللغوي، متجاوزين بذلك المنهج المعياري وقسرية القاعدة النحوية متى كانت.

تعددت تقسيمات الجمل عند الباحثين، واختلفت باختلاف وجهاتهم في البحث وغاياتهم منه، فقسموها النحاة إلى اسمية وفعلية، ووضعها البلاغيون في إطارين. إنشائية وخبرية، وزاد عليهم علماء اللغة المعاصرون قسما ثالثا يسمونه الجملة الإقصائية. وسنختار من بين هذه التقسيمات الجملة الاسمية موضوعا لهذه الدراسة،

\* مجلة التواصل اللساني - المجلد الثاني - العدد الأول - 1990م.



مقررین منهجا نرتضيه في التحليل اللغوي، نعتد فيه على وضع حد للجملة قائم على أصل ومصطلحين، أما الأصل فقول السيوطي (والعبرة بصدر الأصل)، وأما المصطلحان فنأخذهما من النحو التوليدي والتحويلي المعاصر، مع تغيير كلي في دالتيهما، كما أوضحناه بالتفصيل في كتابنا (في نحو اللغة وتراكيبها).

نرى أن الجملة هي الحد الأدنى من الكلمات (منطوقة أو مكتوبة) التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وهي إما أن تكون قد وضعت للنهد الدلالي الأول، وهو الإخبار المحايد ونسميه البنية السطحية، فلا يقصد المتكلم بالجملة غير هذا البعد الدلالي، وتسمى من حيث المعنى الجملة التوليدية ذات بنية سطحية، أما من حيث المبني فتأخذ اسمها في الفعلية أو الاسمية طبقاً ل (العبرة بصدر الأصل)، فهي إما توليدية اسمية في أحد الأطر أو الأكمات الكبرى التالية<sup>3</sup>:

الطالب مجتهد

في البيت رجل

محمد أخوك

أن تصوموا خير لكم

أو توليدية فعلية في أحد الأطر أو الأكمات الكبرى التالية:

جاء المعلم

أكرم المعلم تلميذه

أعطى المعلم الطالب مكافأة

أكرمني المعلم

فإذا جرى على أي من هذه الأطر الرئيسية تغيير، فإن معنى الجملة يتغير، فتنتقل من بعدها الدلالي الأول (الإخبار المحايد) إلى بعد دلالي آخر، نسميه البنية العميقة، فتسمى من حيث المعنى حينئذ جملة تحويلية ذات بنية عميقة، أما تسميتها

من حيث المبنى فهي باقية بحسب القاعدة السابقة (العبرة بصدر الأصل)، فتكون تحويلية اسمية أو تحويلية فعلية. ويجري التحويل بواحد أو أكثر من عناصر التحويل، وهي: الترتيب، والزيادة، والحذف، والتغيير في الحركة الإعرابية، والتنغيم. وقد يرد في الجملة واحد من هذه العناصر أو أكثر، ولكن كل عنصر منها له قيمته الدلالية في استخدام المتكلم.

سنبحث هنا قضايا الجملة الاسمية في إطار الجملة التوليدية والتحويلية محاولين - ما أمكن - أخذ أمثلة التحليل من كتاب جمهرة خطب العرب.

### أقسام الجملة التوليدية:

#### 1- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة:

وذلك على نحو: عمرو منطلق، وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام، يقول سيبويه<sup>4</sup>: (واعلم إنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تشتغل به (كان) المعرفة، لأنه حد الكلام، لأنهما شيء واحد وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيداً، لأنهما شيان مختلفان. وهما في (كان) بمنزلةتهما في الابتداء إذا قلت: عبد الله منطلق، تبتديء بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيداً حليماً، وكان حليماً زيداً، لا عليك أقدمت أم أخرت، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيداً عبد الله. فإذا قلت: كان زيد، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإتما ينتظر الخبر، فإذا قلت حليماً، فقد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت: كان حليماً، فإتما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ. فإن قلت: كان حليم، أو رجل فقد بدأت بنكرة ولا يستقيم أن نخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب (ليس)<sup>5</sup>).

فقد جمع سيبويه في هذا النص بين التركيب والدلالة، إلا أن البحث عن تبرير الحركة الإعرابية يذهب به بعيداً في التركيب على حساب الدلالة. فالمبتدأ معلوم للمتكلم والسامع، فيأتي الخبر ليتم ما يحتاجه المبتدأ ولينقل ما يريد المتكلم نقله مخبراً عما ابتدأ به، فهو المسند الذي أسند إلى المبتدأ، و(زيد) المسند إليه، تقدم أو تأخر. و(حليم)

المسند تقدم أو تلخر أيضا. فإن وقع المبتدأ في أول الجملة، تملأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه وفرعا عليه. وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة، وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض - وإن كان متأخرا في الوجود - فهو متقدم في القصد، وهذا المذهب اختاره ابن جني وأبو حيان<sup>6</sup>. أقول: وهو المختار عندي كذلك، وعليه نقرر أصلا من أصول التحليل اللغوي عندنا وعند جمهور النحاة نرسم إليه. م + خ (مبتدأ + خبر)، ونقرر فرعا في التحليل اللغوي أيضا، وهو تقديم الخبر لفائدة: ليست هي عين الفائدة التي تحققها الجملة الأصل، ونرسم لها:

خ + م (حيث تشير<sup>٧</sup> تحت الكلمة إلى أنها تقدمت للضاية والتوكيد).  
<sup>٧</sup>

ولما كان المبتدأ عند سيبويه والنحاة غيره متقدما في القصد وإن تأخر في التركيب، فلما نسميه (بؤرة الجملة الاسمية) فتكون بقية الكلمات في التركيب الجملي مرتبطة بهذه البؤرة ومبنية عليها. يقول سيبويه<sup>7</sup>:

"هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يفني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدءا من الآخر في الابتداء" ويقول في موضع آخر<sup>8</sup>: "فالمبتدأ مسند إليه والمبنى عليه مسند، فقد عمل فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده". فمضى الإخبار كامن في المسند، تقدم أو تلخر. ولكن إذا تقدم الخبر فإن ذلك يكون لغرض دلالي فضلا عن معنى الإخبار الذي هو في الجملة أصلا. (فإنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كنا جميعا يهتمهم ويعنيانهم) ولكل نمط تركيبى استخدامه اللغوي وبعده الدلالي.

<sup>٧</sup> يعني عنصر توكيد.

جاء في خطبة أكرم بن صيفي<sup>9</sup> حين وفد على كسرى في مجموعة من حكماء العرب وفصحانهم، كان للنعمان بن المنذر قد انتقاهم، إثر محاورة جرت بينه وبين ملك الفرس، فافتخر بمنقلب العرب: (الصدق منجاة، والكذب مهواة، والشر لاجاة، والحزم مركب صعب، والعجز مركب وطيء).-

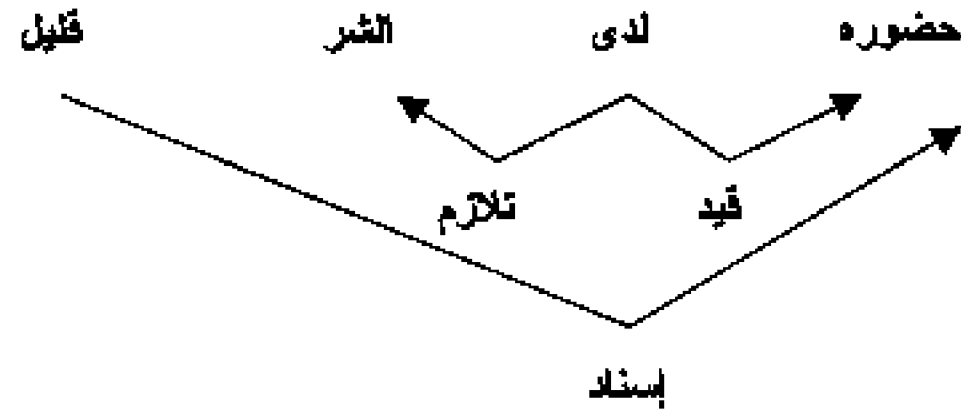
فالغرض وعظ وتذكير بحكم يعرفها العرب، بل هي شيمهم، فهي أخبار محايدة لا تحتل شكاً ولا يحتاج المتكلم بأية جملة من الجمل السابقة غير نقل الخبر محايداً، فجاءت جملها توليدية من حيث المعنى، اسمية من حيث المبنى (توليدية اسمية) ضمن إطار من أطر الجملة التوليدية، وقد كان هذا شأن جل خطب العرب التي كانت في الوعظ والإرشاد والتذكير بالحكم، يقول هاشم ابن عبد مناف مصلاً بين خزاعة وقريش<sup>10</sup>: "...الحلم شرف، والصبر ظفر، والمعروف كنز، والوجود سؤدد، والجهل سفه، والأيام دول، والدهر غير، والمرء منسوب إلى فعله ومأخوذ بعمله) فلأذن الفريقان له بعد خطبته إلى نكرهم فيها بقيم للعرب التي يحتاج إليها الموقف.

وقال الجاحظ<sup>11</sup>: "قيل لرجل - أراه خالد بن صفوان - مات صديق لك، فقل: كان قليلاً لذي الشر حضوره، سليماً لصديق ضميره" فلما أراد المؤيد التركيز على شيء قدمه، والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، فتحوّلت الجملة من أصل توكيدي كما يلي<sup>12</sup>:

#### حضوره قليل <====> قليل حضوره

ثم دخل الجملة عنصر من عناصر التحويل بالزيادة، وهو القيد المحدد أو المخصص (الظرف في الجملة الأولى والجار والمجرور في الجملة الثانية) كما يلي:

خ + قيد محدد + م = جملة تحويلية اسمية الخبر فيها مؤكد مخصص. محولة عن جملة العلاقات بين الكلمات فيها كما يلي:



ثم أدخل المتكلم على الجملة عنصر الزمن الماضي (كان)، لأنه يتحدث عن صديق متوفى مشيدا ببعض صفاته عندما كان على قيد الحياة فأصبحت الجملة: كان سليما للصديق ضميره.

= عنصر الزمن الماضي (خبر مقدم للعناية والتوكيد + قيد مخصص + مبتدأ)

= جملة تحويلية اسمية خبرها مؤكد مخصص منقول إلى الزمن الماضي وقد كانت فيها الفتحة حركة اقتضاء للقياس اللغوي.

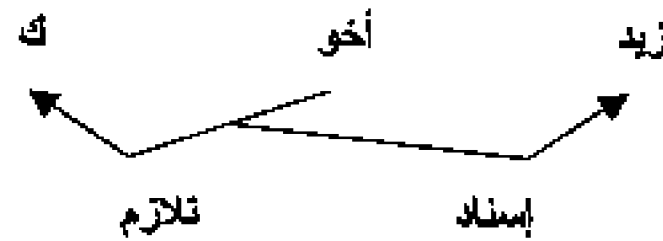
وقد يزداد في المبتدأ أو الخبر بعض العناصر التي تفيد قيمة دلالية إما للجملة بكاملها، وذلك إذا كان المؤثر الذي زيد في الجملة مؤثرا على بورتها (المبتدأ)، أما إذا كانت الزيادة مرتبطة بالخبر فتأثيرها محصور فيه، كما في قول الأقرع بن حابس<sup>13</sup> إن هذا الرجل نموتى له، لخطيبه أخطب من خطيبنا، ولشاعره أشعر من شاعرنا، وأصواتهم أعلى من أصواتنا، وسنلفصل القول في القيمة الدلالية لمثل هذه الزيادة عند حديثنا عن الجملة الاسمية المحونة بالزيادة.

2- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة وهو ذاته المبتدأ:

ونلك نحو: زيد أخوك، وأنت تريد أنه أخوه من النسب، وهذا ونحوه إنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيدا على تفرد، ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما، أو لسبب آخر، ويعلم أن له أخا ولا يدري أنه زيد هذا، فنقول له أنت: زيد أخوك، أي: زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي علمته فتكون المعرفة معرفة، فإنما الفائدة في

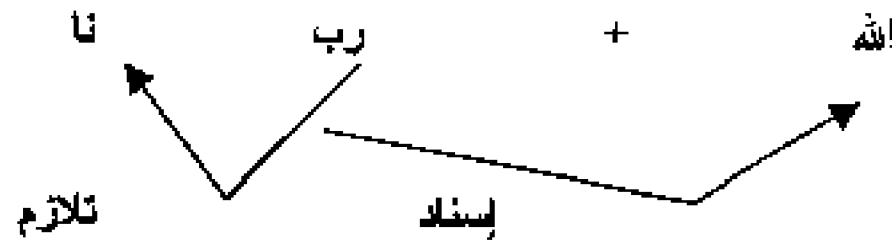


مجموعها. فاما أن يكون يعرفهما مجتمعين، وأن هذا هذا، فذا كلام لا فائدة فيه<sup>14</sup> ولكن الجملة تبقى على نمطها وترتيب تركيبها مسند إليه + مسند، ويتعلق المسند ببؤرة الجملة بعلاقة الإسناد أو الإخبار، فتبقى الجملة توليدية اسمية تحمل معنى الإخبار المحايد، هكذا:



فإن قال قائل: فانت تقول: الله ربنا ومحمد نبينا، وهذا معلوم معروف، قيل له: إنما هو معروف عندنا وعند المؤمنين، وإنما نقوله ردا على الكفار وعلى من لا يقول به، ولو لم يكن لنا مخالف على هذا القول لما قيل إلا في التعظيم والتحميد لطلب الثواب به<sup>15</sup>.

فنرى أن ابن السراج في هذا النص يدافع عن أن الجملة: (الله ربنا) مكونة من مبتدأ وخبر، بأنها لغير من يؤمن بها، وفي هذا -في مآثر- خلط بين مستويين من مستويات التحليل اللغوي: المستوى التركيبي، والمستوى الدلالي المعتمد على السياق. فالجملة في حقيقتها واحدة، يرتبط فيها المسند إليه بالمسند (وهو بؤرة الجملة) برباط الأخبار المحايد، لأن الثاني هو الأول بكماله وتماحه:



وقد اختلف النحاة في إعراب المبتدأ إذا اجتمعت معرفتان. فرأى فريق أن المتقدم هو المبتدأ، وذهب آخرون إلى أن الأعراف هو المبتدأ؛ وانصرفوا يبنلون الجهد

ففي تحديد رتبة المعارف، ولعل في الاطلاع على ما جاء به ابن السراج<sup>16</sup> والسيوطي<sup>17</sup> ما يشير إلى هذا الجهد.

والذي نراه أن المبتدأ هو لفظ: الله ومحمد وزيد في الجمل: الله ربنا، ومحمد نبينا، وزيد أخوك، تقدم أم تأخر، وهو بذلك بؤرة الجملة التي ترتبط بقيتها بها. فإن جاء متقدما فهو على الأصل، وإن تأخر ففي ذلك رغبة في توكيد المقدم وإظهار العناية به، وعليه فإن في قول الشاعر:

بنوهن أبناء الرجال الأباعد      بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا

بنونا خير مقدم، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر<sup>18</sup>. وفي قول الشاعر:

قبيلة الأم الأحياء أكرمها      وأعز الناس بالجيران وأقربها

التخريج: أكرمها الأم الأحياء

ومن الناحية من أجاز التقديم مطلقا ولم يلتفت إلى التحول في المعنى استنادا إلى أن الفائدة تحصل بالتقديم أو التأخير، فقد أجاز ابن السيد في قول القائل: شر النساء ابخاتر، أن يكون (شر) مبتدأ، و(البخاتر) خبر وأجاز عكسه كذلك. ولكن من الناحية من منع ذلك مطلقا، ولكنهم لم يتعرضوا إلى القيمة الدلالية في ما يجري في التركيب من اختلاف في الترتيب<sup>19</sup>، وقد أخذ سيبويه وأبو علي بالجواز مطلقا<sup>20</sup>، وخالفهما كثير من النحاة على ما يلي<sup>21</sup>:

- 1- أن الأعم هو الخبر.
- 2- أنه بحسب المخاطب، فإن علم منه أنه في علمه أحد الأمرين أو يسأل عن أحدهما، فالمجهول الخبر.
- 3- أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول خبر.
- 4- أن المبتدأ هو الذي رتبته في المعارف أكثر تقدما.
- 5- أن الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر، نحو: القائم زيد، زيد صديقي.

ولعمري فقد أصاب أصحاب المذهب الأخير الغرض الدلالي الذي يرمي إليه المتكلم ويصوبو إليه السامع، وبذا فإن الكلمات: البحائر، زيد، زيد، في الجمل السابقة هي المبتدأ وسواها الخبر، تقدم أو تأخر، أما إذا لم يكن في التركيب اسم، فتكمل هذه القاعدة قاعدة أصحاب المذهب الرابع السابق، ويبين هذا ما جاء في تخريج البيتين السابقين:

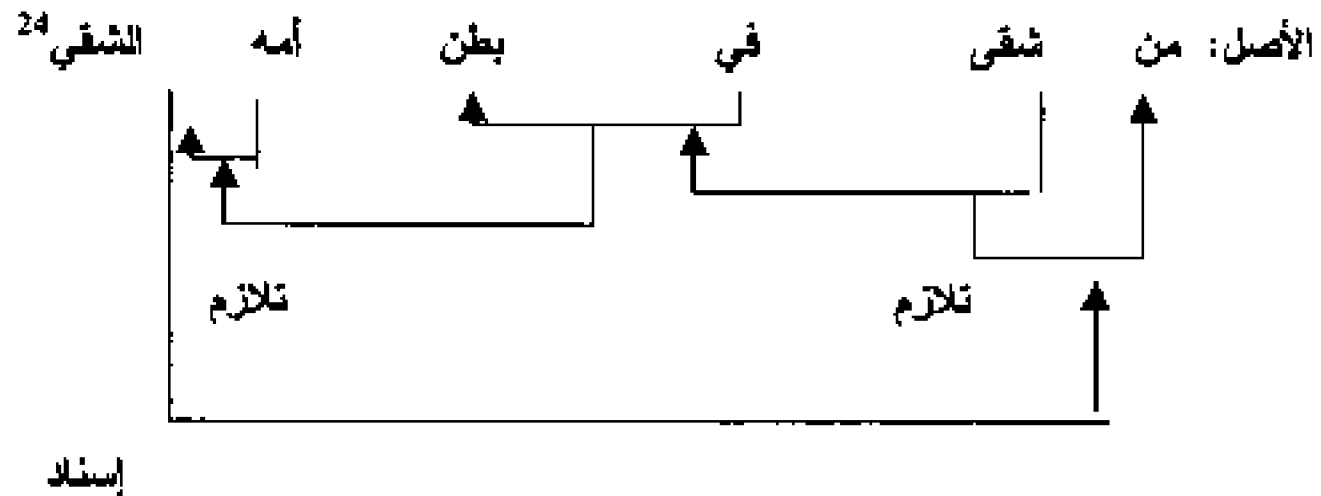
بنونا بنو أبناؤنا.

قبيلة الأم الأحياء أكرمها.

جاء في خطبة لعبد الله بن مسعود<sup>22</sup>

'الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره'

فلما لم يكن في الجملة اسم نذهب بالإسناد إليه، فإننا نرى أن الاسم الموصول هو بؤرة الجملة وموضع إسنادها، لأنه أعرف مما جاء تعريفه بأل التعريف. وإعمالاً لفكرة التلازم التي يحكم بمقتضاها على كلمتين أو أكثر تركيباً بحكم واحد، أما دلالة فتعامل كأنها كلمة واحدة<sup>23</sup>، فيصبح تحليل الجملة كما يلي:



وقد أدت فيه (من) دورين؛ أحدهما تركيبى، وهو المبتدأ، والثاني دلالي وهو الفاعلية غير الجائز النطق بها للفعل شقي<sup>25</sup>.

ثم أراد المتكلم إبراز العناية بالخبر وتوكيده، فقدمه، فأصبحت الجملة: الشقي من شقي في بطن أمه. فهي جملة تحويلية اسمية خبرها مقدم للعناية والتوكيد.

وعلى هذا المنهج نحلل قول أكرم بن صيفي<sup>26</sup>:

"خير الغنى غنى النفس"

فهما ليسا متساويين في التعريف لما في اسم للتفضيل من التعميم الذي يصح أن يخبر به لا أن يخبر عنه.

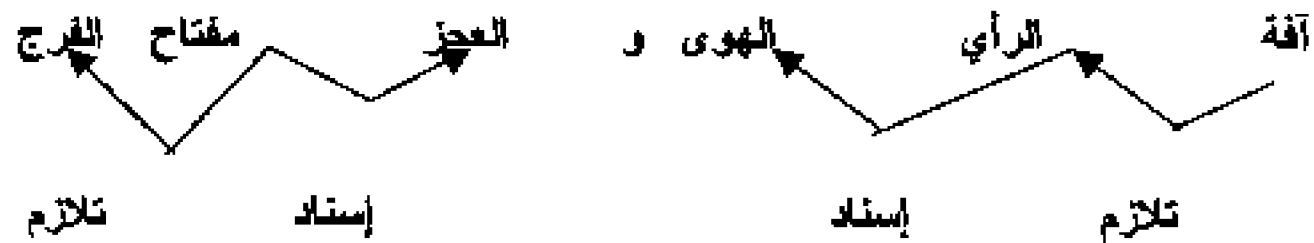
ومثله قول أمانة بنت الحارث لابنتها أم إياس:

"أحسن الحسن الكحل، وأطيب الطيب الماء"

ومثله قول عبد الله مسعود من خطبة له<sup>27</sup>:

"أصدق الحديث كتاب الله، وأوثق العرا كلمة التقوى، وأكرم الملل ملة إبراهيم، وخير السنن سنة محمد صلى الله عليه وسلم، خير الأمور أوسطها وشر الأمور محدثاتها..... وخير ما ألقى في القلب اليقين".

وقد وزن أكرم بن صيفي في خطبته حين وفد على كسرى بين النمطين من الجمل: التوليدية والتحويلية، يقول: <sup>28</sup>



- م + خ

- خ + م

= جملة تحويلية اسمية خبرها مؤكد = جملة توليدية اسمية هدفها الإخبار  
بالتقديم بالمحاذ

ولعل من أوضح الشواهد التي تشير إلى موقف المتكلم ورغبته في تقديم الخير مؤكدا، كلمة النعمان بن المنذر يفخر بأمنته أمام كسرى<sup>29</sup>:

"حصونهم ظهور خيولهم، ومهادهم الأرض، وسقوفهم السماء، وجنتهم السيوف، وعدتهم الصبر".

فالموقف يقتضي أن يفخر النعمان أمام كسرى بأشياء تخالف مواضع قوة كسرى كما يراها-: أنتم تتقون بحصونكم، أما هم فحصونهم الخيول...الخ.

ونستطيع أن نتبين القيمة الدلالية للتقديم عندما نقابل بين هذه الجمل التحويلية وأصولها التوليدية<sup>30</sup>.

حصونهم ظهور خيولهم → = / = ظهور خيولهم حصونهم

مهادهم الأرض → = / = الأرض مهادهم

سقوفهم السماء → = / = السماء سقوفهم

3- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة أو شبه جملة:

وقد أجاز النحاة منه ما كان فيه فائدة: "وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة، وتلك المواضع: النكرة الموصوفة، والنكرة إذا كانت اعتمدت على استفهام أو نفي، وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفا أو جارا أو مجرورا أو تقدم عليها، نحو: أمامي كتاب، ولي مال: وإذا كانت في تأويل النفي نحو قولهم: شر أمر ذا ناب. أما النكرة الموصوفة فنحو: رجل من بني تميم جاعني. وقوله تعالى: (ولعبد مؤمن خير من مشرك)، فقرب النكرة من المعرفة بالتخصيص بالوصف<sup>31</sup>. وقد اشترط النحاة وجوب تقدم الخبر إذا كان شبه جملة ظرفية أو جارا ومجرورا لوجهين: أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها، لأنه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقا باستقر، وهذا -عندنا- رأي ابن السراج أفضل منه إذ يعد شبه الجملة خبرا قائما برأسه.



والثاني: أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما كان ذلك عندهم قبيح في اللفظ أخرّوا المبتدأ وقدموا الخبر، وإنما كان تأخيرها أحسن من تقديمه لأنه وقع موقع الخبر أن يكون نكرة، فصُلح اللفظ، وإن كانا قد أخطأنا علما أنه المبتدأ، ومن ذلك: سلام عليك، ويل للمطففين<sup>31</sup>.

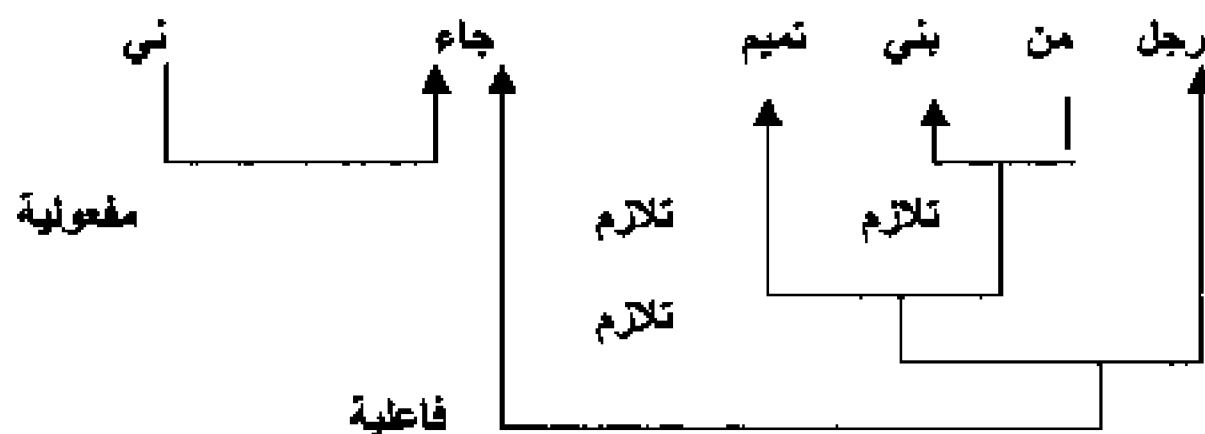
وقد جمع السيوطي مسوغات الابتداء بنكرة في قوله<sup>32</sup>: وينكر بشرط الفائدة، وتحصل غالباً بكونه وصفاً، أو موصوفاً بظاهر أو مقدراً، أو عاملاً، أو دعاءً، أو جواباً، أو واجب الصدر، أو مصغراً، أو مثلاً، أو عطف على سائغ للابتداء، أو عطف عليه بالواو، وقصد به عموم أو تعجب أو إبهام أو خرق للعادة، أو تنويع أو حصر، أو الحقيقة من حيث هي، أو تلا نقياً أو استفهاماً ولو بغير همزة خلافاً لابن الحاجب، أو لولا، أو واو الحال أو فاء الجزاء، أو إذا فجاءة، أو بينا أو بينما، أو ظرفاً أو مجروراً. قال ابن مالك وابن النحاس: "أو جملة خبراً".

ونتخذ هذا النص اقتباساً لمناقشة أهم قضايا هذه المسألة:

أ- أن تكون النكرة موصوفة. وقد خلط النحاة في هذا البند بين جملتين من مستويين دلاليين مختلفين. يقولون: نحو: لعبت مؤمن خير من مشرك، ونحو: رجل من بني تميم جاعني، أو رجل تميمي جاعني. فالجملة الأولى منه فيما نرى.

أما الثانية فجملة فعلية تحويلية فاعلها مقدم للعناية والتوكيد، فأصلها: جاعني

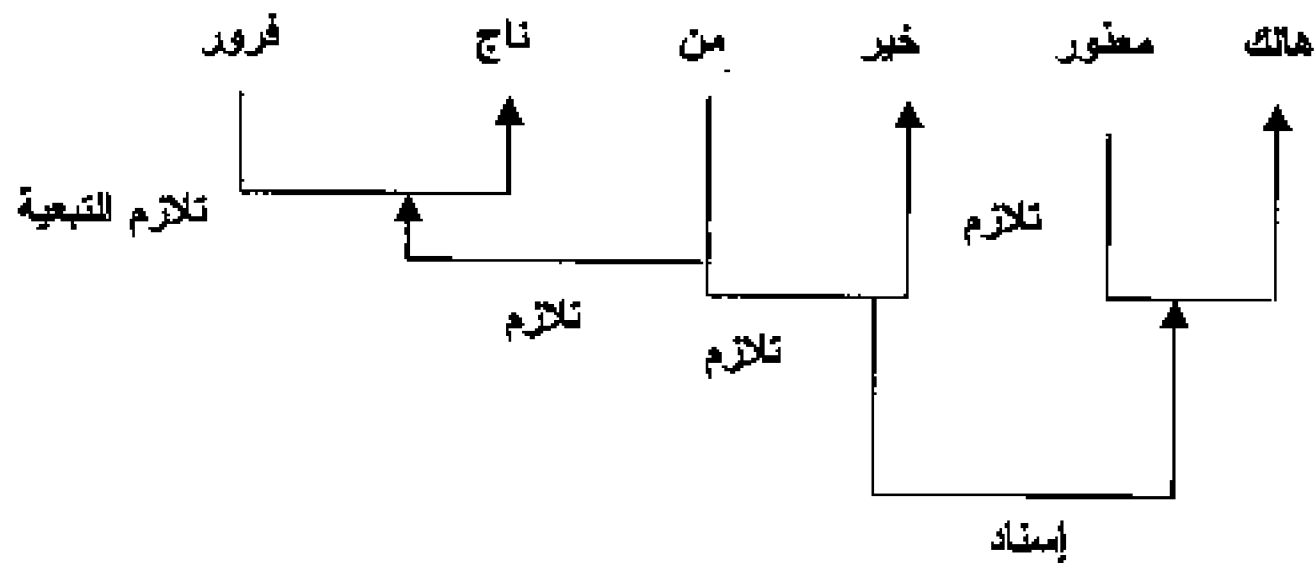
رجل من تميم <==> تحولت إلى:



وهذا النمط من الجمل أقل أنواع التراكيب العربية وروداً في جمهرة خطب العرب.

أما النمط الأول فوروده في نثر اللغة العربية كثير، وبخاصة في خطب العرب، فيرد بساللام في المبتدأ: لعبد مؤمن..... فتفيده توكيدا يمتد أثره الدلالي إلى الجملة بكاملها تحقيقاً لما ذكرناه بأن ما يؤثر على بؤرة الجملة فتأثيره ممتد إلى جميع أجزاء الجملة، وما يؤثر على جزئية فيها فإن تأثيره محصور في تلك الجزئية<sup>33</sup>.

ويرد بغير اللام في المبتدأ فتكون الجملة التوليدية اسمية، هدفها الإخبار المحايد، يقول هانيء بن قبيصة يحرض قومه يوم ذي قار<sup>34</sup>



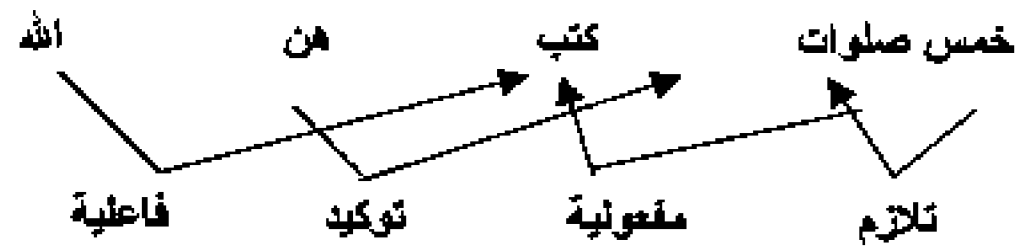
ب- أن يكون وصفاً، وقد ضرب له السيوطي مثلاً بقولهم: 'ضعيف عاذ بقرملة، أي حيوان ضعيف نجاً إلى ضعيف، والقرملة شجرة ضعيفة'<sup>35</sup>، وهذا أيضاً نخرجه من باب الجملة الاسمية إلى باب الجملة الفعلية للتحويلية ذات الفاعل المقدم للضحية والتوكيد كما أخرجنا جملة: رجل من بني تميم جاعني. وبذا نرجح رأي أهل الكوفة على رأي أهل البصرة الذين يأخذون بالمبنى على حساب المعنى والدلالة حيث يرون أن (ضعيف) مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي فاعل الفعل فيها ضمير يعود على (ضعيف)، وهذا لا يتفق مع تحقيق القيمة الدلالية اتساقاً مع قول سيبويه وغيره من نحاة العرب: 'والعرب إن أرادت للضحية بشيء قدمته'<sup>36</sup>، وهو موضع لا خلاف بينهم

فيه في حال تقدم المفعول به، وذلك لعدم التماثل بين حركة المفعول به والمبتدأ، في حين أن التطابق بينهما قائم بين المبتدأ والفاعل، فأنصرف أهل البصرة لتحقيق الصنعة النحوية في تبرير الحركة الإعرابية على ضوء فلسفة العامل.

ج- أن تكون عاملة، إما رفعاً نحو: قائم الزيدان (عند من أجازها) أو نصباً نحو: أمر بمعروف صدقة، أو جراً نحو: غلام امرأة جاعني. وخمسة صلوات كتبهن الله، وملك لا ييخل، وغيرك لا يوجد<sup>37</sup>.

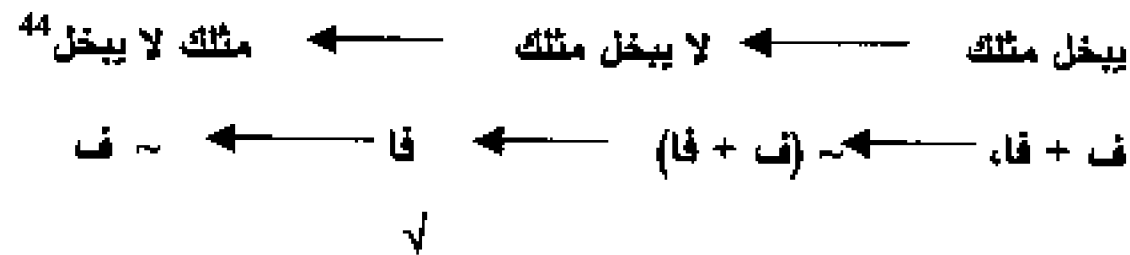
إن المنطق في الأمثلة السابقة لا يجد منها واحداً يقع ضمن أطر الجملة التوليدية الاسمية، فالجملة الأولى، قائم الزيدان، موضع خلاف بين النحاة، فضلاً عن أنها مثال تعليمي مصنوع، فإن جاز (عند من أجازها) فخير مقدم ومبتدأ مؤخر، وقد عده بعض النحويين في باب الفاعل سد مسد الخبر، لأن الوصف عندهم يعمل عمل فاعله، فيحتاج إلى معمول، وهو اسم في أول الجملة فلا بد له من خبر. ولابن الحاجب في هذا رأي طريف<sup>38</sup>: (النحاة تكلفوا إدخال هذا أيضاً في حد المبتدأ.... فقلوا إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يأت، إذ هو في المعنى كالفعل، الفعل لا خبر له. وقد أعرب بعض النحاة الوصف المقدم (خبر مقدم) كما ذكرنا، أما الكوفيون وهم على صواب، فيرون ضرورة المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع. ونزيد: إلا ما جاء قياساً على ما جاء عن العرب كما في قولهم: خير بنو لهب، ونرى بأن هذه جملة تحويلية اسمية خبرها مقدم للعناية والتوكيد، إذ لا فائدة في البناء على النكرة مع وجود المعرفة، فتقديم الخبر هنا له قيمة دلالية واضحة، يقول السيوطي<sup>40</sup>: "أما تقدم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه وقرعاً له. وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة، وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض وإن كان متأخراً في الوجود، فهو متقدم بالقصد، وهذا المذهب اختاره ابن جني وأبو حيان وهو المختار عندي". وقال للزمخشري في تطبيقه على الآية: (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم): تقدم الخبر على المبتدأ لأنه كان أهم عنده، وهو عنده أعنى وفيه ضرب من التعجب لرغبته عن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد<sup>41</sup>.

أما الجملة الثانية، فمكونة من مبتدأ مقيد بقيد محدد ومخصص، هو الجار والمجرور، ومن خبر. وفي الجملة الثالثة فاعل تقدم للعناية والتوكيد وفي الرابع مفعول به مقم للعناية والتوكيد فهو مؤكد بالتقديم ثم مؤكد ثانية بالضمير العائد عليه<sup>42</sup>، هكذا:



وأما حركة الرفع على كلمة (خمس) فعادة لغوية عند بعض القبائل، وهي عند غيرهم بالنصب، ولعل في هذه العادة اللغوية ما يراه محمد بن علي الجرجاني<sup>43</sup> من الإيهام بالمسند إليه، فإذا أبهم المتكلم حصل للنفس ألم لجهلها، واللذة الحاصلة بعد الأكم أقوى من اللذة الحاصلة ابتداء، فذكر الله خمس صلوات ليتنبه السامع إلى موضوع الكلام، ثم أعاد عليه الضمير مؤكدا ومبيناً أن الكلمة المتقدمة مفعول به. ولا يمنع من هذا التحليل إلا قسرية القاعدة البصرية التي تنص على أن الظاهر لا يؤكد بالمضمر.

أما الجملة الأخيرة، فجملة تحويلية يحتاج المقام فيها توكيد الفاعل المنفى ب (لا) الواقع تأثيرها على بؤرة الجملة للفعل (يبخل) هكذا:



د- ما اعتمد من النكرات على نفى واستفهام. ومثله عند السيوطي:

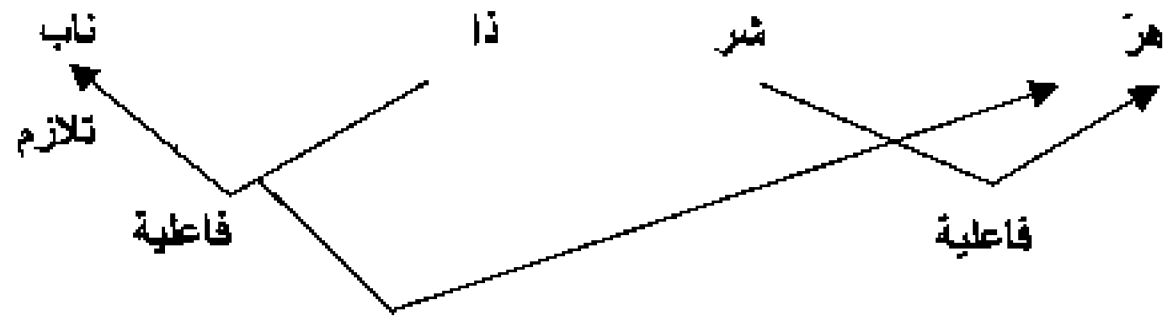
أ إله مع الله، وما رجل في الدار، والذي نراه في هذا النمط من الجمل أنها تحويلية اسمية محولة عن أصل توليدي قائم على: خبر شبه جملة + مبتدأ نكرة. ولكن دخول عنصر التحويل بالزيادة (همزة الاستفهام) أخرج الجملة عن جمودها في ترتيب

التركيب، إلى جملة مرنة يمكن أن يتقدم فيها موضع العناية في الاستفهام (المستفهم عنه):

أ إله مع الله، أ مع الله إله

أ رجل في الدار، أ في الدار رجل

هـ - ما كان في تأويل النفي (الحصر)، ويضرب لها النحاة من قول العرب: شر أهو ذا ناب، ولست أدري ما الذي حمل النحاة على هذا التخريج، فالجملة واضحة التركيب واضحة للدلالة، فهي جملة محولة عن أصل فعلي هو:



ولكن المتكلم أراد العناية بالفاعل فقدمه (والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته). وقد أدرك ابن يعيش ذلك، ولكن قسرية القاعدة النحوية البصرية تمنع أن يتقدم الفاعل وتبقى الجملة فعلية. يقول<sup>45</sup>: "فالإبتداء ههنا محمول على معنى الفاعل... ولم يكن غرضهم الإخبار عن شر، وإنما يريدون للكلب أمره شر، وإنما كان محمولا على معنى النفي لأن الأخبار أقوى" فابن يعيش وغيره من النحاة يرون أن كلمة (شر) فاعل مقدم للعناية والتوكيد، فحملوه على الحصر الذي يمثل أسلوب توكيد رفيع، ذلك لأنه لم يقصد بها الإخبار العادي، أو ما نسميه (الإخبار المحايد).

و- أن تكون دعاء، نحو (سلام عليك)، و(ويل للمطففين).

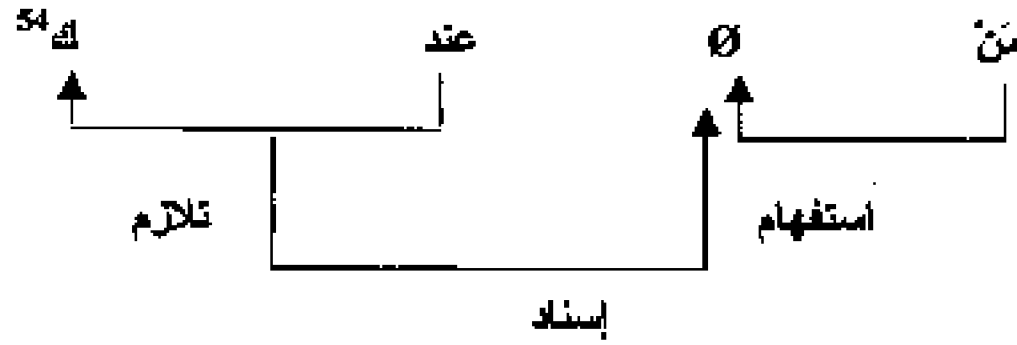
وهذا النمط أيضا من أنماط الجملة التحويلية لغرض في المعنى، فأصل الجملة التركيبي: عليك سلام، للمطففين ويل. ولما كان المبتدأ هو موضع العناية فقد قدم، فخرجت الجملة من نمطها الأصل الذي كان نحاة العربية قد قالوا فيه بوجوب تقدم الخبر، لتفيد هذا المعنى، فكيف يكون الأمر لو كانت الجملة من متكلم إلى مخاطب يتوقع



القتال، فقال المتكلم مبادراً مطمئناً: سلام على أولئك، أكون هذه أيضاً للدعاء كما يقول النحاة.

أما من يذهب إليه النحاة في أن الرفع في كلمة (سلام) هو في معنى المنصوب بفعل محذوف<sup>46</sup> فقول مردود أيضاً، ذلك لأن حركة الرفع أصلاً جاءت لمعنى، يتغير هذا المعنى بتفسير الحركة الإعرابية، لأن التغير في الحركة الإعرابية - كما ذكرنا - من عناصر التحويل. يقول الزمخشري في تعليقه على (الحمد لله) يرفع الحمد ونصبها<sup>47</sup>: "والعمل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره، ومنه قوله تعالى: (قالوا سلاماً، قال سلام)، رفع السلام الثاني لأن الرفع دل على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده أو حدوثه". وهذا هو الذي نقول في محاولة إبراز القيمة الدلالية للتركيب، غير أن الأصل عندنا الرفع، لذا فإن إبراهيم عليه السلام قد قال به ليرد قولهم بآثبات منه، مع مراعاة ما في الجملة من حذف<sup>48</sup>. يقول ابن الحاجب<sup>49</sup>: "وإنما تأخر الخبر عنه مع كونه جاراً ومجروراً لتقديم الأهم، ولتبادر إلى ما هو المراد، إذ لو قدمت الخبر وقلت: عليك، فقل، أن تقول سلام ربما يذهب الوهم إلى اللعنة".

ز- أن تكون النكرة واجبة التقديم كالاستفهام، نحو: من عندك؟<sup>50</sup>. وهذا النمط من الجمل نراه من الجمل التحويلية بالحذف والزيادة، وليست فيه (من) في موضع الابتداء، إذ هي عنصر يفيد معنى الاستفهام عن موضوع تضمنته الجملة بعدها، هكذا: عنصر استفهام (من + خ)، ولعل في لغة أهل الحجاز ما يعضد ما نذهب إليه، فإنهم يقولون إذا قال الرجل: رأيت زيدا، من زيدا؟ على الحكاية، وإذا قال: مررت بزيد. قالوا: من زيد؟ وإذا قال: هذا عبد الله، قالوا: من عبد الله؟<sup>51</sup> نقول: ولو كانت (من) مبتدأ لكان ما بعدها مرفوعاً ولا يقبل غير ذلك. وهذا يبين أن استعمال بني تميم - وهم يرفعون الاسم بعد (من) في كل حال - هو عادة لغوية ليس غير، شأنهم في ذلك شأن الحجاز في عاداتهم اللغوية التي يتم فيها تغيير الحركة كما لو لم تكن (من) في الجمل. وربما كان اختلاف أساطين النحو في ذلك ما يشير إلى أنها عادات لغوية أخذ كل منهم بنصرة واحدة على غيرها فسيبويه<sup>52</sup> يرى لغة تميم أقيس، ويرى المبرد<sup>53</sup> أن لغة الحجاز أقيس. ونرى أن ترابط الكلمات في الجملة يكون كما يلي:



ح- أن تكون جوابا عن سؤال: ما عندك؟ فيجيب السامع: درهم، أي عندي درهم.<sup>55</sup>

وهذا النمط نرى أنه من الجمل الاسمية التحويلية القائمة على عنصر التحويل بالحذف من أصل توليدي هو: خبر شبه جملة + مبتدأ نكرة. فحذف المجيب والخبر لأنه علم من السياق أولا، ولأن السامع بحاجة إلى كلمة الجواب من غير إبطاء أو تأخير.

ط- أن يكون التركيب مثلا، كقولهم: ليس عبد بأخ لك<sup>56</sup>. ولست أدرى ما الذي يربط هذه الجملة عند النحاة بالمبتدأ وهم يعدون (ليس) أصلا فعلا ناقصا والجملة التي تتصدرها جملة فعلية. ونرى أن (لي) من عنصر نفي وليس بفعل لأنها تفتقر إلى الركنين اللذين يقوم عليهما الفعل (الحدث والزمن)، وأن الجملة بعدها جملة تحويلية اسمية خبرها مؤكد بالباء التي أثرت على الخبر ولم تؤثر على بؤرة الجملة (المبتدأ)، ثم قيد الخبر بالجار والمجرور لك، هكذا<sup>57</sup>:

~ (م + √ + خ + قيد مخصص).

ي- أن تكون النكرة مصفرة، نحو: رجلٌ جائعني<sup>58</sup>، وتقديره: رجلٌ صغيرٌ جائعني. وهذه الجملة واضحة الخروج من أنماط للجملة الاسمية، فهي جملة فعلية فاعلها مقدم للعناية والتوكيد، ولم أعر لهذه على شاهد من خطب العرب.

ك- أن يعطف على مفعول للابتداء<sup>59</sup>، نحو: زيدٌ ورجلٌ قائمان، وقولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقة، وهذا أيضا لا حاجة للنحاة فيه، فهو من قبيل تحقيق ظاهرة التلازم في اللغة بين التابع والمتبوع، فهما تركيباً كلمتان أو أكبر أما دلالة فكلية واحدة، ودليل ذلك أن الخبر (قائمان) جاء مطابقا لهما دلالة وتركيبا.

ل- أن يقصد به العموم، نحو: كل يموت<sup>60</sup>، وهذا أيضا ليس من أنماط الجملة الاسمية، وهو تركيب تحويلي فعلى فاعله مقدم للعناية والتوكيد ولم يدفع النحاة إلى القول بأنه من الجمل الاسمية والبحث في مبررات البدء بنكرة إلا قسرية القاعدة التي تمنع أن يتقدم الفاعل فعله.

م - أن يقصد به التعجب، نحو: عجباً لزيد، وهذا النمط -في ما نرى- محول عن أصل: خبر شبه جملة + مبتدأ نكرة، ولعناية المتكلم بالخبر قدمه فهو موضع لفت الانتباه في التركيب الجملي.

ن- الإبهام<sup>61</sup>، نحو: ما أحسن زيدا، وليس هذا من أنماط الجملة الاسمية، ولا (ما) فيه اسم، فلا هي دال بملول، ولا هي تحمل علامة من علامات الاسمية، ولا أقر لهما بما يلحقها دلالة بالأسماء، ولا أدل على ذلك من اختلاف النحاة فيها: أهي اسم موصول أم نكرة تامة أم نكرة ناقصة، ولكل أثره في توجيه الجملة التي بعدها: صلة الموصول، أو خبر أو نعت، هذا مع الاختلاف الطويل بينهم في اسمية أو فعلية ما بعدها، هذا موجود في كتب النحو القديمة كلها فليرجع إلى تفصيله من شاء. ونرى أن الجملة تركيب أسلوبى جرى مجرى المثل<sup>62</sup>، ويمكن معالجته في مكان غير هذا.

س- ما كان خرقا للعادة، نحو: شجرة سجدت، وبقرة تكلمت<sup>63</sup>، وهذا النمط أيضا يخرج من بسند الجملة الاسمية ليكون في باب الجملة الفعلية ذات الفاعل المقدم للعناية والتوكيد، كما جاء في البند (ل) السابق وأن قول النحاة بأنه خارق للعادة دليل واضح على تقديم موضع الدهشة والتعجب.

ع- التنويع، نحو قول الشاعر:

فِيْـوَمٍ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَّنَا      وَيَوْمٌ نَسَاءُ وَيَوْمٌ نُسْرُ

والقول في هذا لا يختلف كثيرا عن القول في البند (م) السابق ويشير إلى اهتمام الشاعر بكلمة (يوم) أنها تكررت في البيت أربع مرات، فهو مشدود أمام الزمن، مشدود إليه، قلق منه، يحسب حسابه ويخافه، فيحتمل منه موقعا متقدما فقدمه لفظا لتقدمه في نفسه عناية<sup>64</sup>.

ف- بعد واو الحال، نحو: سرينا ونجم قد أضاء<sup>65</sup>. وهذا يخرج كذلك من بند الجملة الاسمية إلى بند الجملة الفعلية التحويلية، فأصلها:

أضاء نجم ← تحولت للتوكيد إلى: قد أضاء نجم  
فأصلها:

أضاء نجم ← تحولت للتوكيد إلى:

= قد أضاء نجم

= √ (ف + فا)

= جملة تحويلية فعلية مؤكدة بمؤكد واحد

ثم أراد المتكلم أن يخص الفاعل بمزيد من التوكيد، فقدمه (والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته)، فأصبحت الجملة:

نجم قد أضاء  
توكيد  
فاعلية  
= √ (ف + فا)

= جملة تحويلية فعلية مؤكدة بمؤكد

واحد وفاعلها مؤكد بمؤكدين

ثم وضعت الواو رابطا تربط الجملة اللاحقة بالسابقة.

ص- أن يكون بعد لولا، نحو: لولا اصطباري لأودي كل ذي مقعة<sup>66</sup>..... ونرى أن هذا شاهد شعر، وللشعر لغته الخاصة التي تختلف في مراعاة تراكيبها عن لغة النثر بكثرة ضروراتها، فضلا عن أن هذا الشاهد مجهول القائل مما يضعف حجة الاستشهاد به، ولم نثر له على نظير في لغة النثر في جمهرة خطب العرب. وقد

ورد الاسم بعد (لولا) معرفة في خطب العرب، وبذا فإنه يحلل على أنه من جملة تحويلية اسمية قائمة على الحذف، وسيرد ذكر الحذف وتحليل جملة لاحقاً.

ق- أن تسبق النكرة بقاء الجزاء. نحو: إن ذهب عيرٌ فَعيرٌ في الرباط<sup>67</sup>، وهذا النمط من التراكيب يدخل ضمن جملة الشرط، ولهذه نظامها في التحليل نذكر منه بإيجاز- فليس هنا موضع تفصيل القول فيه أن أسلوب الشرط جملة واحدة لأن حد الجملة الكلمات التي تحمل معنى يحمن السكوت عليه، بورتها ما يسميه النحاة جواب الشرط، وهي هنا منقبة عن أصل هو: في الرباط عير<sup>68</sup>. وقد ورد مثل هذا الأصل في خطب العرب وكلامه كثيراً. قال ابن عباس في عمرو بن العاص يقرعه على موقفه في يوم صفين: لك بيان، وفك خطل، ولك رأي وفك نكد، ولك قدر وفك حسد<sup>69</sup>... وقال عبيد الله بن عبد الله العري في أهل مصر، يحذرهم الله من التخاذل عن آل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم بعد استشهاد الحسين عليه السلام<sup>70</sup> مقدماً موضع العناية والتوكيد على الخبر خلافاً لما هو مأثوف في العربية: "قويل للقلل، وملامة للخادل".

4- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة:

وقد خلط النحاة تحت هذا البند بين الجملة التي خبرها شبه جملة والمبتدأ فيها نكرة، وتلك التي خبرها شبه جملة والمبتدأ فيها معرفة. فقد تحدث عنه السيوطي<sup>71</sup> وضرب أمثله بقوله: تحت رأسي مرج، وعلى أبيه درع، ولك مال... فالرأس مضاف إلى ضمير المتكلم وهو الياء في رأسي، وهذا الضمير هو المتحدث عنه في المعنى، كذلك قلت: أنا متوسد مرجاً..... أبوه متدرع... أنت ذو مال. ثم يضرب السيوطي مثلاً آخر: في الدار صاحبها، فهي جملة وجب فيها تقديم الخبر قياساً على النمط السابق، وذلك خشية الوقوع في ما لا نقره قاعدة أخرى وهي عود الضمير على لاحق<sup>72</sup>. يقول: 'إذ لو أخر عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة' ويقول ابن عقيل<sup>73</sup>: 'والأصل تأخير الخبر ولهذا امتنع: صاحبها في الدار، ويجوز تقديمه أن لم يوهم ابتدائية الخبر، مع أنه يدرك أن المعنى في حال تقديم المعرفة وتأخير شبه الجملة يختلف عنه في حال



تأخير للمعرفة وتقديم شبه الجملة، يقول: 'ما كان دالا بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير، نحو: لله درك، فلو أخر الخبر لم يفهم منه التعجب الذي يفهم من تقديمه'<sup>74</sup>.

#### الجملة الاسمية المحولة بالزيادة:

نكرنا أن عناصر التحويل (تحويل المعنى) في الجملة هي: الترتيب والزيادة والحذف والتغيير في الحركة الإعرابية والتثنية. أما الزيادة فتكون بإدخال كلمة إلى مبنى الجملة، فتعطي الجملة قيمة دلالية جديدة نعرفها من العلاقة بين هذه الكلمة وبؤرة الجملة (المبتدأ)، وتأخذ هذه الكلمة حركة إعرابية هي حركة الياء النحوي الذي جاءت هذه الكلمة ممثلاً صرفياً له<sup>75</sup> فينقل للمبنى الصرفي الجديد الجملة إلى بعد دلالي آخر غير البعد الدلالي الأول (الإخبار المحال)، وكل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى. وهذه الزيادة تكون في أول الجملة أو في وسطها أو في آخرها، كما يلي:

1- ما يزداد في أول الجملة، وسنأخذ من قول السبوطي اقتباساً ننقل منه هذا البند، يقول<sup>76</sup>: "هذا مبحث الأنواع التي تدخل على المبتدأ أو الخبر فتتبع حكم الابتداء. وهي أربعة أنواع: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها وما ألحق بذلك".

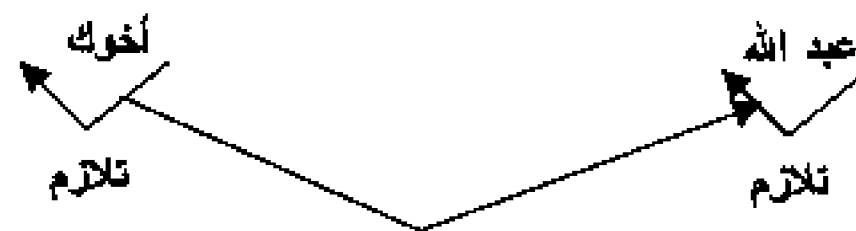
#### 1- كان وأخواتها

من المعلوم أن كان وأخواتها عند أهل البصرة أفعال ناقصة، دخولها على الجملة ينقلها من الاسمية إلى الفعلية. وأما مذهب الكوفيين فإنها: "...إنما دخلت على الجملة لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها"<sup>77</sup>. وبصرف النظر عن إعراب الجملة التي فيها كان أو إحدى أخواتها عندهم "وأن خبرها حال غير مستقى عنه"<sup>78</sup>، فإننا نقرر أنها عناصر غير أصيلة في الجملة، تدخل عليها لتعطيلها عنصر إشارة زمنية، وأن بقية العناصر في الجملة أصول. يقول سيبويه<sup>79</sup>: "ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليس زيد منطلقاً، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده احتياج المبتدأ إلى ما بعده" ويقول في مكان آخر<sup>80</sup>: "فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون (هذا) كلاماً حتى يبنى على ما قبله. فالمبتدأ مسند إليه والمبنى عليه مسند، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده". فالجملة

-فيما ترى- اسمية قبل دخول هذه العناصر عليها، اسمية من حيث معناها، توليدية من حيث معناها (أي أنها تفيد معنى الإخبار المحايد) وهي اسمية كذلك بعد دخولها عليها، اسمية من حيث معناها (والعبرة بصدر الأصل)، تحويلية من حيث معناها، ولكن الذي صرف النحاة عن هذا - مع أنهم يذهبون إليه ضمناً - هو حركة الخير بعدها. يقول خالد الأزهري<sup>81</sup>: 'فتنصب للخبر تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازاً، لأنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد، كضرب زيد عمراً، هذا مذهب البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان قبل دخولها، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت الرفع تشبيهاً بالفاعل وانفقوا على نصبها الجزء الثاني، ثم اختلفوا، فقال الفراء: تشبيهاً بالحال لأنها شبيهة بقام. وقال بقية الكوفيين: 'منصوب على الحال'.

فتنظر إليهم يتفقون ويختلفون، ويختلفون ويتفقون، موضوع الاتفاق والاختلاف عندهم الحركة الإعرابية والعامل لإيجادها. فتارة تقاس على جملة فعلية ذات فعل متعد، وأخرى على غيرها. ونيت النحاة قد تعاملوا مع هذه العناصر على أنها أدوات كما أسماها السيوطي<sup>82</sup>: 'هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ أو الخبر فتتمسح حكم المبتدأ'. وانظر إلى هذا الذي نود أن نقوله مجمدة روحه في قول ابن السراج ولكنه لم يأخذ به تطبيقاً، يقول<sup>83</sup>: 'فهي أفعال في اللفظ وليست حقيقة، وإنما تدل على الزمان فقط، وذلك قولك: كان عبد الله أخاك، وأصبح عبد الله عاقلاً، ليست تخبر بفعل فعله، إنما تخبر أن عبد الله أخوك فيما مضى'.

والذي نراه أن الجملة: كان عبد الله أخاك، متحولة عن أصل:



## إسناد

والحركة المنحولة إلى حركة حالة النصب (أخاك) هي حركة اقتضاء القياس على ما جاء عن العرب، ولا قيمة لها في الدلالة. ويبين صحة ما نذهب إليه قول السيوطي<sup>84</sup>: "جوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان"، كقول الشاعر:

إذا مت كان للناس صنفان: شامت وآخر مئن بالذي كنت أصنع

واختلفوا في توجيهه، فالجمهور على أن في (كان) ضمير الشأن اسمها، والجملة في المبتدأ والخبر في موضع نصب الخبر. ونقل عن الكسائي أن (كان) ملغاة ولا عمل لها ووافقه ابن الطراوة<sup>85</sup>

وهنا نقساعل، ما الذي جعل الجمهور يقدرون ضمير شأن؟ وهل يجوز أن نقره دائما، أم أن الحركة الإعرابية في هذا البيت اقتضت التقدير؟ ولماذا كانت في هذا البيت عند الكسائي وابن الطراوة ملغاة؟ أليس من حق من ألغاهما هنا أن يلغيها في كل مكان كعادة لغوية وإبراكاً منه أن لا قيمة دلالية للحركة الإعرابية في الخبر في مثل هذا التركيب، وإنما القيمة الحقيقية في (كان) التي نقلت الجملة الاسمية إلى الزمن الماضي فحولتها إلى جملة اسمية تحويلية. ولما كان اتصال (كان) أو إحدى أخواتها) ببؤرة الجملة فإن تأثيرها من حيث الدلالة - يشمل الجملة بكاملها، هكذا: جاء في وصية أبي طالب لوجه قريش عند موته موصيا بمحمد صلى الله عليه وسلم<sup>86</sup>: كونوا له ولاية، ولحزبه حماة، والله لا يسلك أحد سبيله إلا رثد...".

كونوا له حماة أصلها أنتم حماة = مبتدأ + خبر

تحولت ← أنتم له حماة = مبتدأ + قيد مخصص + خبر

تحولت ← كونوا له حماة = عنصر الزمن (م+قيد مخصص+خبر)

وتفسيـد كل أداة من هذه الأدوات (المسماة كان وأخواتها) معنى لا يخفى على القارئ المتعظم.

ب- إن وأخواتها. وهذه أدوات إذا دخلت على الجملة الاسمية نقلتها من اسمية توليدية هدفها الإخبار المحايد إلى اسمية تحويلية ذات بعد دلالي آخر تفيد الأداة، فيتأثر المبتدأ بحركة لا قيمة لها في الدلالة وإنما قيمتها في تحقيق خط سلامة المبنى قياسا على ما جاء عن العرب، والقيمة الحقيقية دلالية تكون للأداة: "ألا ترى أن (إن) لتأكيد الجملة"<sup>87</sup> كما يلي:

إن محمداً رسولُ الله

√ (م + خ (متلارمين)).

واستنادا إلى ما ذكرته سابقا فإن أي عنصر يترك أثرا على بؤرة الجملة فائرة الدلالي يمتد إلى الجملة بكاملها، الجملة السابقة اسمية تحويلية مؤكدة بمؤكد واحد.

وقد تدخل هذه الأداة على جملة فعلية فاعلها مقدم للتوكيد، فتزيد الفاعل توكيدا، وتكون الأداة قد دخلت على اسم، فهي مختصة بالدخول على الأسماء خلافا للنحويين الذين يرون أنها مختصة بالدخول على الجملة الاسمية. وخلافا ل(إنما) التي تدخل على الجملة الاسمية والفعلية. يقول هانيء الشيباني يحرض قومه يوم ذي قار<sup>88</sup>: "إن الحذر لا ينجي من القدر، وإن الصبر من أسباب الظفر"، فالجملة الأولى فعلية فاعلها مؤكد بالتقديم ومؤكد بأن هكذا √ + فا √ + فب + قيد

محدد، إن الحذر لا ينجي من القدر.

أما الجملة الثانية، فاسمية مؤكدة بمؤكد واحد وهذا أمر يتسق مع ما جاءت الخطبة من أجله، شدة التحذير مع الحذر من الدخول في المعركة، وتوكيد الصبر بأنه من أسباب النصر.

وشأن(أن) في الجملة شأن أخواتها من حيث تحويل الاسمية إلى التوليدية أي اسمية تحويلية، أو من حيث دخولها على فاعل متقدم على فعله ليكون موضع تأثير

الأداة الداخلة عليه، ولكن نكل من هذه الأموات معنى تنقل الجملة إليه، (فكلن) تنقلها إلى التشبيه و(لكن) تنقلها إلى معنى الاستدراك، و(ليت) تنقلها إلى معنى التمني (ولعل) إلى معنى الترجي. وما زيادة (ما) في آخر كل إلا عادة لغوية عند بعض قبائل العرب.

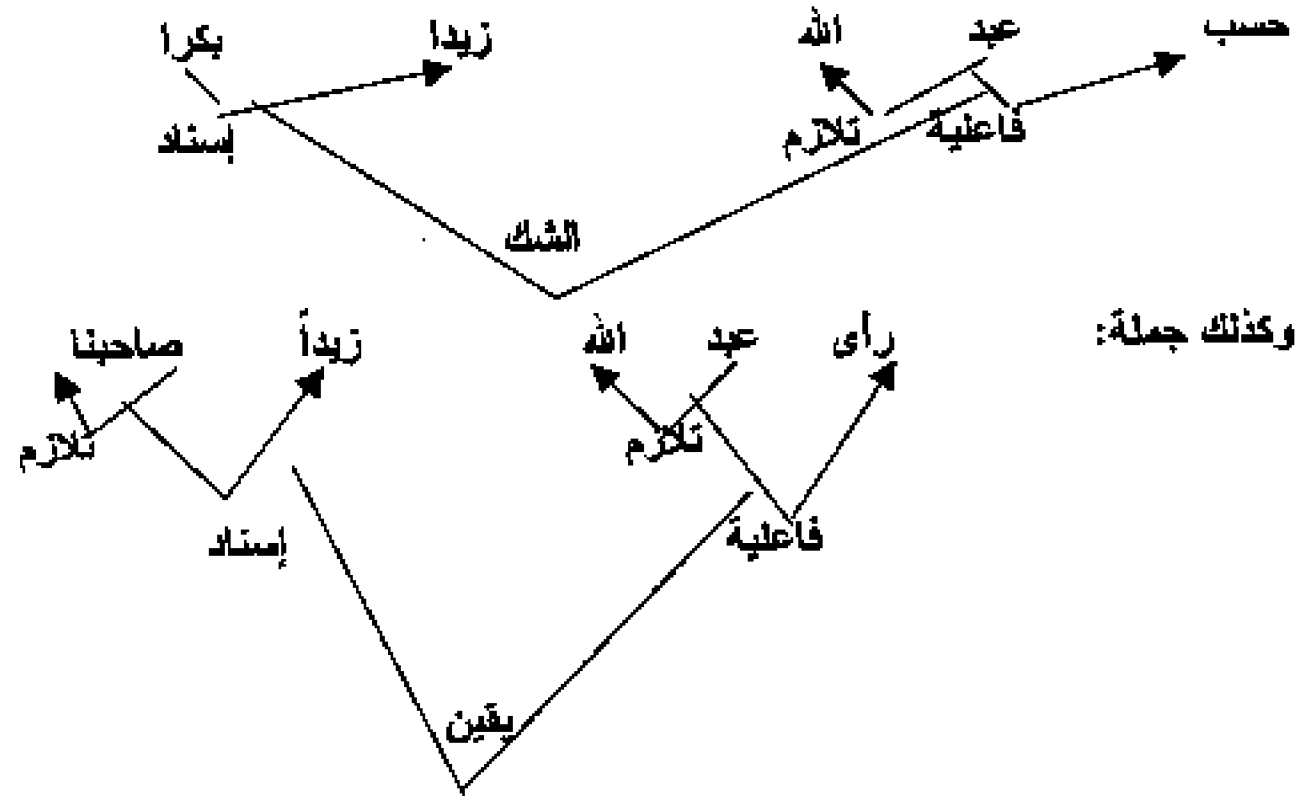
#### ج- أفعال الشك والقلوب والتحول...الخ

لقد فرق سيبويه من حيث المعنى بين الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين يجوز اقتصار المتكلم على أحدهما، والمفعولين اللذين لا يمكن أن يستغنى المتكلم بأحدهما عن الآخر، يقول<sup>89</sup>: 'هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهما، وكسوت بشرا الثياب الجياد. ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله، وسميته زيدا، وكنيت زيدا أبا عبد الله، ودعوته زيدا، إذا أردت (دعوت) التي تجرى مجرى سميته وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يتجاوز مفعولا واحدا'.

في هذا النص خلط واضح بين جمل من أصل فعلي وآخر من أصل اسمي. وفي قول سيبويه: 'فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول' إشارة إلى أن الأصل أن لا يقتصر على الأول، ولكن لغرض يريد به المتكلم وقد يعلمه السامع حذف الثاني، والحذف يكون عادة لغرض بلاغي. فالجملتان: أعطى... وكسوت... جملتان فعليتان توليديتان تهدفان الإخبار بالمحاذير. أما الجملة: اخترت الرجال عبد الله، فليست أدري كيف تكون هذه جملة إذا لم تحمل على بدل الغلط والنسيان.

أما الجمل: كنيته... دعوت... سميت... فجمل اسمية تحويلية أصلها: هو زيد، زيد أبو عبد الله، هو زيد، فنحلت عليها الأفعال مع فاعليها: كنيته، دعوت سميت، لتفيد معنى جديدا يؤثر على المبتدأ مع خبره وهذا ما نحمل عليه قول سيبويه<sup>90</sup>: 'هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر. وذلك قولك حسب عبد الله زيدا بكرا، وظن عمرو خالدًا لباك، وخال عبد الله زيدا أخاك'. فلا يجوز الاستغناء عن مفعوليهما، وعن أحدهما، لأن الأصل فيهما مبتدأ وخبر<sup>91</sup>

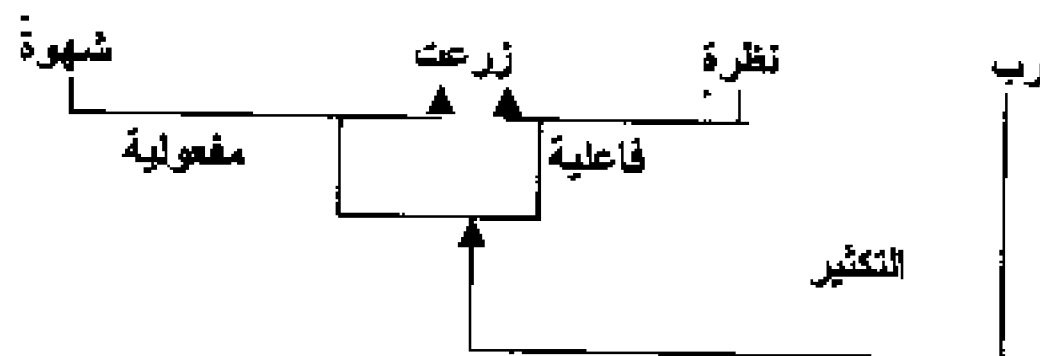
بينهما علاقة إسناد ليس من التيسير الفصل بينهما وقطع هذه العلاقة التي قامت الجملة أصلا عليها هكذا:



فزيد صاحبنا: جملة مستقلة عن: رأى عبد الله وهي بكاملها وحدة تفكير عبد الله في ما رأى. وهذه مختلفة - كما يرى سيوييه والنحاة غيره - عن: رأى عبد الله زيداً، المكونة من فعل وفاعل ومفعوله، يقول ابن السراج في الفعل المتعدي إلى مفعولين مما نحن بصدد<sup>92</sup>: "وهو الذي يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، هذا الصنف من الأفعال التي تنفذ منك إلى غيرك، ولا يكون من الأفعال المؤثرة، وإنما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقيناً أو شكاً". ونعني إن هذا هو الذي نذهب إليه في قولنا جملة تحويلية اسمية أخذاً بقول السيوطي لتسمية الجملة: والعبرة بصدر الأصل. ويزيد ابن السراج تفصيل الموضوع تفصيلاً دلالياً جليلاً يبين القيمة الدلالية للعنصر الداخل على الجملة وارتباطه بالجملة الأصل، يقول<sup>93</sup>: "ألا ترى أنك إذا قلت: ظننت عمراً منطلقاً، فإتماً تشكك في إطلاق عمرو لا في عمرو، وكذلك إذا قلت: علمت زيداً قائماً، فالمخاطب إنما استفاد قيام زيد لا زيداً لأنه يعرف زيداً كما تعرفه أنت، والمخاطب والمخاطب في المفعول الأول سواء وإنما الفائدة في المفعول

الثاني، كما كان في المبتدأ والخبر الفاتدة في الخبر لا في المبتدأ. فلما كانت هذه الأفعال إنما تدخل على المبتدأ والخبر والفاتدة في الخبر، والمفعول الأول هو الذي كان مبتدأ والمفعول الثاني هو الذي كان الخبر، بقي موضع الفاتدة على حاله". فهذه الكلمات التي يسميها النحاة أفعال الظن ليست في حقيقتها أفعالا حقيقية والذي جعل النحاة يسلكونها في الأفعال هو حركة حالة النصب على المبتدأ والخبر، فكل حركة لا بد لها من تبرير على ضوء فلسفة العامل، والنصب يلحق بأمر الباب (المفعول به)، فهما مفعولان، ولو قالوا بأن العلاقة بين الفعل (ظن) والمبتدأ والخبر هي علاقة الظن أو الشك أو... كما جاء في نص ابن المراج السابق، وأن الحركة حركة اقتضاء للقياس اللغوي على ما جاء عن العرب، لما احتاجوا إلى هذا الذي ذهبوا إليه.

د- رُبُّ: وهي أداة تدخل على الجملة الاسمية كما تدخل على الفاعل المقدم على فعله للعناية والتوكيد، فيأخذ الاسم بعدها حركة حالة الجر وتفيد التكثير غالباً وتفيد التقليل أحياناً. قال عمر بن الخطاب<sup>94</sup>:



ومثله قول أكنم بن صيفي: رُبُّ بعيدٍ أقربُ من قريبٍ، ورُبُّ غريبٍ غاصحٍ لحبيبٍ فدخلت (رُبُّ) على جملة اسمية لتفيد معنى التكثير.

2- ما يزداد في وسط الجملة:

1- لام التوكيد

لا نتحدث هنا عن لام التوكيد التي ترد في صدر الجملة مثل: لعبد مؤمن خير...، فهذه ورد ذكرها سابقاً في الزيادة في صدر الجملة، وإنما نتحدث عن اللام التي

تأتي في خبر إن وهي التي يسميها النحاة "اللام المزحلقة". يقول أبو بكر في خطبة له<sup>95</sup>: "إن أشقى الناس في الدنيا والآخرة الملوك، فرفع الناس رؤوسهم، فقال: ما لكم يا معشر الناس، إنكم لطعاتون عجلون، إن من الملوك من إذا ملك زهده الله بما في يده ورغبه في ما في يد غيره".

ناخذ جملة: إنكم لطعاتون، فأصلها: أنتم طعاتون. ولكن المقام والسياق يقتضي تأكيد مضمون الجملة ويقتضي تأكيد آخر لخبرها، فأصبحت: إنكم لطعاتون.

√ (م + √ خ) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد واحد وخبرها مؤكد بمؤكدين.

وننظر إلى السياق الذي دفع أبا بكر لهذه التوكيد، يقدم للناس خبراً مؤكداً: إن أشقى الناس في الدنيا الملوك فيرفعون رؤوسهم وكأنهم ينكرون ذلك منه، فيحتاج إلى تفصيل الخبر وتوكيده لإزالة ما هم فيه من دهشة وما هم عليه من شك أو إنكار.

ومثلها قول معاوية<sup>96</sup>: "والله إن خيرى لممنوح، وإن بابي لمفتوح" وقد زاد في هذه الجملة ورود القسم في أولها، والذي يراه النحاة أن كلمة القسم هذه (والله) جملة قائمة على مبتدأ خبره محذوف وهي خبر لمبتدأ محذوف. ونرى أن هذه اللفظة عنصر تأكيد ليس غير ولا علاقة له بالابتداء ولا بالخبر، فالمبتدأ والخبر يكونان جملة بحسن السكوت عليها، وقد جيء بالقسم في جملة مؤكدة ليزيد في تأكيد الجملة كاملة، شأن شأن (إن) في صدر الجملة، فيكون تحليل الجملة السابقة كما يلي:

والله	إن	خيرى	لممنوح
√	√	(م + √ خ)	

جملة اسمية تحويلية مؤكدة بمؤكدين وخبرها مؤكد بثلاثة.

ب- الحروف الزائدة في خبر ليس وما والمشبهة بها

وهي الجمل التي يسميها النحاة "حرف جر زائد"، وسميت عندهم زائدة لأن دخولها في الجملة كخروجها كما يقولون، مع أنهم يدركون أن ذكرها وعدمه ليس



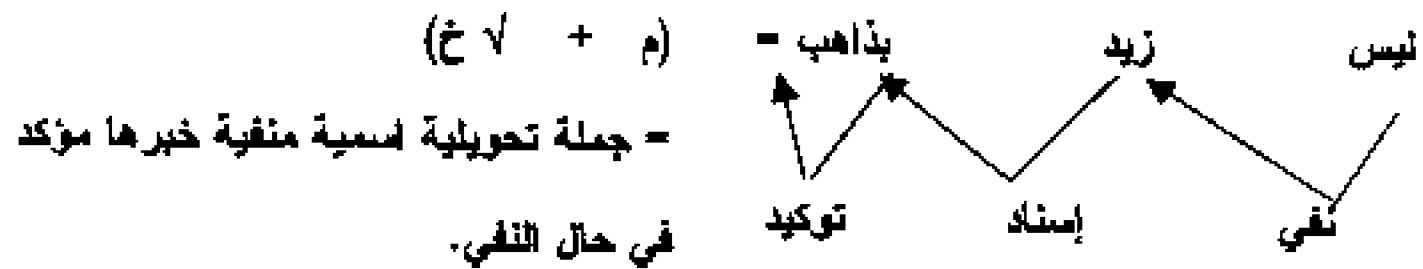
سواء من حيث القيمة الدلالية في الجملة. ونحن نرى أن الحاجة قد اضطروا إلى القول (زائدة) لأنهم بحاجة إلى إعراب الاسم بعدها في موقعين: أحدهما الجر، والثاني النصب خبرا لليس أو ما. لذا فقد أعربوا هذا الاسم إعرابا لفظيا يقتضيه حرف الجر، وآخر تقديرية يقتضيه المبتدأ التي دخلت عليه ليس أو ما.

ونرى أن هذه الحروف حروف تأكيد، تؤكد الخبر المنفي، فتتأثر الجملة بكاملها نفيا بـ ليس أو ما (عنصر للنفي) ويتأثر الخبر تأكيداً بالباء أو من، فيكون الخبر مؤكداً في حال النفي. وهذا ما أفاده جل المفسرين في معالجة آيات القرآن الكريم التي فيها هذه الحروف، نحو:

ما أنت بمجنون

(م + √ خ) = جملة تحويلية اسمية منفية خبرها مؤكد منفي.

ولعل هذه خلاصة ما يذهب إليه سيبويه في ما نص عليه بقوله<sup>97</sup>: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنه تأكيد... إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، ما رأيت من أحد، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً ولكنه أكد بمن... وقد تكون الباء بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيد بمنطلق وليس بذهاب، أراد أن يكون مؤكداً حيث نفي الانطلاق والذهاب"<sup>98</sup> ونحن نستثنى الجملتين الأولىين في نص سيبويه من حيثنا هنا، لأنهما من أنماط تركيب الجملة الفعلية، فنطبق قولنا على الآخرين: ما زيد بمنطلق



3- الزيادة في آخر الجملة:

لا نطيل القول في هذا البند لقلة وروده في الجملة الاسمية من ناحية، ولأن الحديث عنه يحتاج إلى التعرض لأبواب النحو بعامة وربطها ببؤرة الجملة الاسمية

(المبتدأ)، وهذا يمكن أن يكون موضوع بحث مستقل. ولكننا نقول بأن كل كلمة في الجملة تكون ممثلاً صرفياً لباب نحوي، فتأخذ حركته الإعرابية المخصصة له في ما نص عليه النحاة ثم يرتبط الممثل الصرفي هذا -بعد أن يأخذ حركته- ببيورة الجملة (المبتدأ، أو الفعل في التركيب الفعلي) بعلاقة دلالية تبين الغرض الذي من أجله زيدت هذه الكلمة في التركيب<sup>99</sup> هكذا



#### 4- الجملة الاسمية المحولة بالحذف:

الحذف باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر فإتقن تروى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم بيانا إذا لم تبين<sup>100</sup>. ويكون الحذف من المتكلم بحذف كلمة أصل في التركيب الجملي الأصل (الجملة التوليدية)، أي يحذف أحد الأركان الرئيسية في الجملة (الفعل، أو الفاعل، أو المبتدأ، أو الخبر)، ولا يحذف المتكلم ما يحذف إلا لغرض بلاغي دلالي، فلا يكون الحذف ترفا لغويا، وإنما هو لتحويل الجملة من معناها الدلالي الأول إلى معنى دلالي آخر، فتصبح الجملة تحويلية اسمية أو تحويلية فعلية، وكل تحول لا بد أن يكون له غرض في المعنى وعليه دليل، وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه<sup>101</sup>، ولما كان المتكلم قد حذف لغرض بلاغي فليس من حق السامع أن يبرز هذا المحذوف، وأنه إن فعل، فقد أقصد هذا الغرض البلاغي، سورة أنزلناها، فقد حذف الله ركنا رئيسا من أركان هذه الجملة لغرض بلاغي ليس من اليسير تحقيقه بقولنا: هو مبتدأ تقديره (هذه)، وآية (هذه) يقصد بها، أهي السورة بكاملها، أم تراها الآيات الخاصة بتنظيم حياة المرأة في هذه السورة، أم أنها القرآن بكامله، أم... فالأفضل إذا أن يفهم أن هناك حذفاً وأن يترك للسامع تقدير هذه الاحتمالات كلها، بل زيادة عليها. وقد صور الجرجاني هذا جيدا

بقوله<sup>102</sup>: "وإن أردت ما هو أصدق في ذلك شهادة وأدل دلالة فانظر إلى قول عبد الله بن الزبير يذكر غريما له قد ألح عليه:

تثائب حتى قلت: داسع نفسه وأخرج أنيابا له كالمعاول

الأصل: حتى قلت: هو داسع نفسه، أي: حسبته من شدة التثاؤب ومما به من الجهد بقذف نفسه من جوفه ويخرجها من صدره كما يدسع البعير جرتة، ثم إنك ترى نصبة الكلام وهويته تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ وتباعده عن وهمك، وتجتهد أن لا يدور في خلدك، ولا يعرض لخاطرك، وتترك كأنك تتوقاه توقى الشيء بكرة مكانه، والثقل يخشى هجومه: ويقول في موضع آخر<sup>103</sup>: "وإذا عرفت هذه الجملة من حال حذف المبتدأ فاعلم أن ذلك سبيله في كل شيء، فما من اسم أو فعل تجده حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به".

ولعمري إن هذا هو الذي نقصده بقولنا: إن على المحلل اللغوي أن يضع إشارة المجموعة الخالية Zero Morpheme مكان المحذوف خشية إفساد الغرض البلاغي الذي من أجله حذف المتكلم ما حذف، فتقلب الجملة من توليدية ذات معنى إخباري محايد إلى تحويلية ذات بعد دلالي آخر، قد يكون التعظيم أو التحقير أو للعلم به أو للجهل به، أو لتأخذ الجملة مجرى المثل، أو للاقتصاد في الكلام، أو للتعمية والتعمويه... الخ.

##### 5- الجملة الاسمية المحولة بالحركة الإعرابية

"إن العرب قد نطقت على سجيئها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله"<sup>104</sup>. وقد نطقت العرب كلامها مقرونا بحركات إعرابية، وهذا ماثل في أقدم النصوص المعروفة في العربية، وقد كان لهذه الحركات في نفس العربي الذي كان يتحدث سابقة من غير معرفة بعامل أو معمول كان لها في نفسه معان، وليس كما يدعي بعض الباحثين أنها كانت من وضع النحاة، فللحركة الإعرابية دور في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى يقصده المتكلم ويفهمه السامع<sup>105</sup>، ولكن جهود النحاة انصرفت عن البحث في القيمة الدلالية للحركة الإعرابية إلى البحث في تبرير وجود

الحركة الإعرابية لغرض تعليمي على ضوء نظرية العامل، فلا بد لكل حركة من عامل لفظي أو معنوي، ولابد لكل عامل من أثر ظاهر أو مقدر، حتى أصبح النحو علم حركات وأخر الكلم. والذي نراه أن الحركة الإعرابية ذات قيمة دلالية تخرج بالجملة عن معناها الدلالي الأول إلى معنى دلالي آخر كما في: نصب الاسم بعد ولو المعية، ونصب الفعل المضارع بعده كذلك، ونصب الاسم في الإغراء والتحذير والاختصاص وبعد كم الاستفهامية وبعد أسماء الأفعال.

فالجملة: جاء زيد والنهر، كان ينطقها العربي الذي لم يكن يعرف عاملا أو معمولا، ولا يعرف ضمة ولا فتحة... كان ينطقها تارة بالضممة وأخرى بالفتحة، وهو يدرك الفرق في الدلالة بينهما، ثم جاء النحاة فشغلهم كثيرا المسبب (العامل) للحركة الإعرابية (الفتحة) على (النهر) يقول ابن مضاء<sup>106</sup>: "إن حركات الإعراب لم توجد لتدل على عوامل معينة، وإنما جاءت لتدل على معان في نفس المتكلم".

وانظر لترى الوظيفة الدلالية للحركة الإعرابية في الاقتباسات التالية من جمهرة خطب العرب. يقول سعد بن أبي وقاص في يوم الشورى<sup>107</sup>: "ياكم أيها النفر وقول الزور، وأمنية أهل الغرور".

وتقول عكرشة بنت الأطلرش في وقعة صفين<sup>108</sup>: "إن معاوية دلف إليكم فأجابوه، واستدعاهم إلى الباطل فلبوه، فأنه الله عباد الله في دين الله، إياكم والتواكل، فإن ذلك ينقص عرى الإسلام ويطفىء نور الحق".

ومن خطبة لأبي بكر بعد أن بايعه المسلمون<sup>109</sup>: "... الجد الجد، والوحا الوحاء، والنجاة النجاة...".

ومن خطبة للحسن رضي الله عنه<sup>110</sup>: "...فو الذي بعث محمدا بالحق لا ينقص من حقنا آل البيت أحد إلا نقصه الله من عمله مثله".

## 6- الجملة الاسمية المحولة بالتنغيم:

خُطَّ الدارسون ربحاً من الزمن بين النبر والتنغيم إلى أن سلك كل من هذين المصطلحين عند المتخصصين سبيله الدلالي، فحصر استعمال النبر في المعنى الصرفي في مقطع منه يرتفع فيه الصوت ليعلو على بقية المقاطع، وانصرف استعمال التنغيم للدلالة على النغمة الصوتية المصاحبة للجملة بكاملها، تنقلها من باب إلى باب، ومن معنى إلى معنى. وقد أدرك القدماء هذه الظاهرة اللغوية، إلا أننا لا نكاد نجد لها أثراً يذكر في كتب النحو، فهذه الكتب تبحث في تبرير الحركات الإعرابية على أواخر الكلم على ضوء نظرية العامل، ولما لم يكن للتنغيم دور في تغيير الحركة الإعرابية، أي أنه ليس من العوامل، فقد جاءت كتب النحو خالية من الحديث عنها. وقد تحدث عنها اللغويون بإيجاز في بعض مصنفاتهم، يقول ابن جني<sup>111</sup>: "...وقد حذفت الصفة ودلت الحبال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكان هذا إنما حذف فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك إنك تحس في كلام القائل أنك التطويح والتطريح والتنغيم ما يقوم مقام قوله: "طويل، أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً، فتريد في قوة اللفظ ب(الله)... وتتمكن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بهما وعليها، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً ونحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً، وتمكن الصوت ب(إنسان) وتلخمه، فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك، وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً وتزوي وجهك ونقطته، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لثيماً أو لحزاً أو بخيلاً أو نحو ذلك".

ولعمري إن هذا نص عبر فيه ابن جني بوضوح وجلاء عن القيمة الدلالية للتنغيم، قارننا ذلك بحركات الوجه أو الشفتين أو حركات اليدين أو هز الرأس والجذع أحياناً، والذي يعنينا هنا هو النغمة الصوتية التي تنقل الجملة من بعدها للدلالي الأول في الجملة التوليديّة الاسمية (فالاسمية موضوع بحثنا) وهو الإخبار المحايد، إلى بعد دلالي آخر قد يكون الاستفهام أو السخرية أو التعجب... إلخ. وقد أدرك منه النحاة

القدماء ما يفيد الاستفهام، ولكنهم سموه "الاستفهام محذوف الأداة". فهو عندهم استفهام قائم على أداة محذوفة تقديرها عندهم هل أو الهمزة. ونحن نرى أن هذا استفهام قائم على التنغيم لأن التنغيم عنصر من عناصر الاستفهام شأنه في ذلك شأن بقية عناصر الاستفهام: هل والهمزة وأين ومتى وإيان... قال الحجاج للفضبان القبيعي<sup>112</sup>: "أنت القاتل لأهلا الكوفة؟ يتخون بي قبل أن أتعضي بهم؟ قال: أصلح الله الأمير، ما نفعت من قاتلها، ولا ضرت من قاتلت فيه". فالحوار يشير إلى سؤال وجواب ولا أداة للسؤال، ولكن السامع يفهم ما يريد المتكلم فيجيبه، وكل ذلك استنادا إلى التنغيم الذي نقل به الجملة الاسمية (الأولى) والفعلية (التي تليها) من خبرية إلى استفهامية. ومثله ما جاء في خطبة ابن مطيع وهو محصور<sup>113</sup>: "...فقللوا أيا ابن الأشر: آمنون نحن؟ قال: أنتم آمنون. فخرجوا فبايعوا المختار". الجملة آمنون نحن محولة عن نحن آمنون. والعرب تقدم موضع العناية، وعناية المحصور طلب الأمان: آمنون نحن، فيجيبهم ابن الأشر: أنتم آمنون، جملة خبرية محايدة.

وأمر استخدام النغمة الصوتية ظاهرة لغوية ذات بعد دلالي لا يخفى على كل من يستخدم العربية الفصحى منها والمحلية المعاصرة، نقول:

على مجتهد، فتحتمل معنى الإخبار والاستفهام والسخرية، ولا يحدد ذلك إلا التنغيم الذي تنطق به الجملة.

وقد فصلنا القول في التنغيم من عناصر التحويل في كتابنا في نحو اللغة وتراكيبها. فلا حاجة لإطالة القول فيه هنا.

## الهوامش

- 1 تمام حسان: اللغة العربية منهاها ومغناها ص 13.
- 2 منذ قدمت مقالة في المجلة العربية للعلوم الإنسانية - الكويت - عدد 8 بعنوان رأي في: بناء الجملة الفطرية في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة.
- 3 ابن السراج، الأصول في النحو 66/1.
- 4 الكتاب 48/1، وانظر أصول ابن السراج 59/1، وشرح المفصل 85/1-86.
- 5 الكتاب 48/1، وانظر أصول ابن السراج 59/1، وشرح المفصل 85/1-86.
- 6 السيوطي، الهمع: 9/2.
- 7 الكتاب 23/1.
- 8 الكتاب 78/2.
- 9 جمهرة خطب العرب 56/1.
- 10 الجمهرة 5/1.
- 11 الجمهرة 25/3.
- 12 ← إشارة تحولت الجملة إلى . . . ↗ رأس الصهم يشير إلى الكلمة ترتبط بها غيرها.
- 13 الجمهرة 164/1.
- 14 ابن السراج، الأصول 66/1.
- 15 المرجع السابق.
- 16 ابن السراج، الأصول 149/1.
- 17 السيوطي، الهمع، 190/2، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد 78/1-79.
- 18 وانظر: الهمع 32/2، والمساعد 220/1 - 221،

- 19- وانظر: الهمع 32/2-33.
- 20- وانظر: الهمع: 28/2.
- 21- وانظر : الهمع 28/2.
- 22- الجمهرة 280/1،
- 23- وقد فصلنا القول في هذا في كتابنا "في نحو اللغة وتركيبها" تحت عنوان: ظاهرة التلازم.
- 24- يشير رأس السهم إلى ما يعود عليه غيره.
- 25- وقد فصلنا القول في هذا ف "الاسم الموصول بين التركيب والدلالة"، دار البشير - عمان - 1989م.
- 26- الجمهرة 136/1.
- 27- الجمهرة 236/1.
- 28- الجمهرة 56/1.
- c
- م = مبتدأ، خ = خبر، الإشارة V علامة توكيد، فإن كانت تحت الكلمة مؤكدة بالتقديم.
- 29- الجمهرة 51/1.
- 30- الإشارة → تعني متحول عن، والإشارة = / = تعني لا تساوي من حيث الدلالة.
- 31- وانظر شرح المفصل 85/1 - 87، وأصول ابن السراج 66/1.
- 32- الهمع 28/2 - 29.
- 33- وانظر، خليل عميره: أسلوب التوكيد اللغوي ص 13 وما بعدها.
- 34- الجمهرة 37/1.
- 35- الهمع 29/1.



- 36 لمزيد من التفصيل في رأي البصريين والكوفيين في تقديم الفاعل، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة 85.
- 37 الهمع 29/2.
- 38 الكافية 86/1.
- 39 الهمع 7/2 – 8 وانظر الأصول 59/1 – 60.
- 40 الهمع 2/9.
- 41 الكشف 510/2.
- 42 وانظر، خليل عميره: الضمير العائد ولغة أكلوني للبراغيث.
- 43 وانظر، محمد بن علي الجرجاني: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ص 33.
- 44 ← = تحولت، ↔ = تأثير من جانبيين، ف = فعل، فا = فاعل،  
= علامة عنصر النفي.
- 45 شرح المفصل 85/1.
- 46 شرح المفصل 86/1.
- 47 الكشف 47/1 – 48.
- 48 وانظر ما يدعم هذا في الكافية لابن الحاجب 90/1 – 91.
- 49 الكافية 90/1.
- 50 وانظر الهمع 29/2.
- 51 وانظر الكتاب 412/2.
- 52 الكتاب 413/2.
- 53 المختضب 308/2.
- 54 Ø تعني Zero Morpheme ، وانظر تفصيل هذه الظاهرة في خليل عميره:  
لسلوي النفي والاستفهام في العربية ص 58 وما بعدها.

- 55- الهمع 2/ 29.
- 56- السابق.
- 57- وانظر، خليل عميره: أسلوبا النفي والاستفهام في العربية ص 58 وما بعدها.
- 58- الهمع 2/ 29.
- 59- الهمع 2/ 30.
- 60- الهمع 2/ 30.
- 61- السابق،
- 62- شرح المفضل 150/7.
- 63- الهمع 2/ 30.
- 64- وانظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 137 – 140.
- 65- الهمع 2/ 31.
- 66- الهمع 2/ 30.
- 67- الهمع 2/ 31.
- 68- انظر تفصيل القول في جملة الشرط، خليل عميره، في نحو اللغة وتركيبها ص 120 – 125.
- 69- الجمهرة 2/ 112.
- 70- الجمهرة 2/ 63.
- 71- وانظر الهمع 2/ 35 – 37.
- 72- فصلنا القول فيه في كتابنا "الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث".
- 73- الهمع 2/ 36.
- 74- المساعد 1/ 220.

- 75- وانظر خليل عميره: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ص 90 وما بعدها.
- 76- الهمع 63/2.
- 77- وانظر خالد الأزهرى، شرح التصريح 183/1، والكتب 45/1.
- 78- الفراء، معاني القرآن 142/1، وانظر رأيا مخالفا في الحال في شرح المفصل 55/2.
- 79- للكتاب 23/1.
- 80- للكتاب 78/1.
- 81- شرح التصريح 184/1، وانظر الهمع 63/2 – 64.
- 82- الهمع 63/2.
- 83- الأصول 74/1.
- 84- الهمع 64/3 – 65.
- 85- الهمع 64/3 – 65.
- 86- الجوهرة 162/1.
- 87- شرح المفصل 102/1.
- 88- الجوهرة 37/1.
- 89- الكتاب 37/1.
- 90- الكتاب 40/1.
- 91- انظر الكتاب 2م 127.
- 92- الأصول 180/1 – 181.
- 93- السابق.
- 94- الجوهرة 219/1.
- 95- الجوهرة 183/1.

- 96 الجهرة 97/2.
- 97 وانظر القرطبي 5/7، البحر المحيط 475/1 – 466.
- 98 وانظر: الكتاب 225/4، 41/1. 66 – 68، وشرح المفصل 13/8.
- 99 وقد فصلنا القول فيه في: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه.
- 100 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في 162.
- 101 الخصائص 360/2.
- 102 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 166.
- 103 دلائل الأعجاز ص 152 – 153.
- 104 الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص 66.
- 105 نستنتي من تلك بعض الحركات التي لها دور في إقامة سلامة المعنى ولا دور لها في المعنى، انظر خليل عميره: في نحو اللغة وتراكيبها، الفصل الثالث، وأسلوب التوكيد اللغوي ص 13 وما بعدها، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ص 85 وما بعدها.
- 106 الرد على النحاة ص 87.
- 107 الجهرة 1/ 268.
- 108 الجهرة 1/ 368.
- 109 الجهرة 1/ 181.
- 110 الجهرة 1/ 430.
- 111 للخصائص 370/2 – 371.
- 112 الجهرة 2/ 413.
- 113 الجهرة 2/ 84.

## قائمة المراجع

- 1- القرآن الكريم.
- 2- ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ت: محمد علي النجار، بيروت دار الهدى للطباعة.
- 3- ابن الحاجب، الكافية في النحو، بيروت، دار الكتب ط1982، 3.
- 4- ابن السراج، الأصول في النحو، ت: للفتي، بيروت، مؤسسة الرسالة 1985.
- 5- ابن عقيل، المساعد على تسهيل القوائد، ت. محمد بركات، دمشق، دار الفكر 1980م.
- 6- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ت: محيي الدين عبد الحميد، در القلم طم.
- 7- ابن هشام: مقني اللبيب ت: محمد عبد الحميد، القاهرة، مطبعة المدني.
- 8- ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب.
- 9- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية.
- 10- الأتباري، عبد الرحمن بن محمد - الإتصاف في مسائل الخلاف، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر ط1983، 2م.
- 11- الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، بيروت، دار الفكر 1963م.
- 12- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية 1966.
- 13- بكر، محمد صلاح الدين مصطفى، للنحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، الكويت، مؤسسة علي جراح الصباح.
- 14- جبر، محمد عبد الله، الضمائر في اللغة العربية، مصر، دار المعارف 1981م.
- 15- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مكتبة سعد الدين - دمشق 1987.
- 16- الجرجاني، محمد علي، الإشارات والتبهيها في علم البلاغة ت: عبد القادر حسين 1980م.
- 17- ال

- 18- حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية - القاهرة، دار الثقافة.
- 19- حسان، نعم. اللغة العربية في معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973.
- 20- الزجاجي: أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ت مازن المبارك، بيروت، دار التفلس 1982م.
- 21- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الألفاظ في وجوه التأويل، بيروت دار المعرفة.
- 22- مبيوه، الكتاب، ت عبد السلام هارون، القاهرة، دار القلم 1966م.
- 23- السيوطي، مع الواع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد العال مكرم... الكويت، دار البحوث العلمية 1985م.
- 24- صفوت، أحمد زكي، جمهرة خطب العرب في عصورها الزاهرة، بيروت، المكتبة العلمية.
- 25- عميره، إسماعيل أحمد، المستشرقون ومناهجهم، لربد، دار الملاح للنشر والتوزيع 1988م.
- 26- عميره، خليل أحمد، في نحو اللغة وتركيبها، جدة، عالم المعرفة 840.
- 27- عميره، خليل أحمد، في التحليل اللغوي، الزرقاء، مكتبة المنار 1987.
- 28- عميره، خليل أحمد، في العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ونوره في التحليل اللغوي، دار الفكر الإسلامي - عمان 1988.
- 29- عميره، خليل أحمد، أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي، دار الفكر الإسلامي - عمان 1988م.
- 30- عميره خليل أحمد، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، دار الفكر الإسلامي - عمان 1988م.
- 31- عميره، خليل أحمد، الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، دار البشير عمان 1989م.

32- الفارسي، أبو علي، المسائل العسكرية، ت: إسماعيل عمارة، عمان الجامعة الأردنية 1980م.

33- الفراء، معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب 1980م.

34- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي 1977م.